

تحرك الطلاب في مصر يكشف حقيقة «قرار المعركة»

إذا كان التصلب الأمريكي الإسرائيلي القاطع في وضوحه يضع أنظمة الحل السلمي العربية أمام اختيار يستحيل عليها الأخذ به (الن) التخلي نهائيا عن مطلب الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام ٦٧ والخضوع لشروط انسحاب إسرائيلي جزئي من سيناء والصفحة الغربية) فما هو الاختيار الآخر الذي تستطيع الأنظمة المذكورة اللجوء إليه؟ يبدو «قرار المعركة» الذي بدأت تروج له أجهزة الإعلام المصرية — انطلاقا من خطاب السادات الأخير — أبرز ما ينبغي التوقف عنده في هذا الصدد.

ان تصاعد الحديث عن استئناف المعركة مع إسرائيل على الجبهة المصرية يأتي في سياق تطورات داخلية خارجية بشكل الألام بهاشرتا أوليا للاجابة على السؤال الرئيسي: هل يسير النظام المصري فعلا على طريق استئناف مواجهة مسلحة مع إسرائيل وما هي حدود مثل هذه المواجهة؟

لا شك في وضوح الصلة بين الحديث عن استئناف القتال وبين المازق الذي انتهت إليه خطة النظام المصري الطبقة على امتداد السنوات الخمس الماضية. فانطلاقا من المراهنة على حل سلمي تنسحب بموجبه إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ٦٧ مقابل المكاسب الاستراتيجية الحاسمة التي يمنحها إياها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، كان النظام المصري يتحرك — طوال الفترة المذكورة — على أساس ان مفتاح الموقف هو بد أمريكا وان ضغطها على إسرائيل هو العامل الحاسم في النهاية. ومن هنا أصبح الضغط على أمريكا، كسي تمارس بدورها ضغطا على إسرائيل باتجاه تفكيك تصليها المتزايد، العمود الفقري لما كانت القاهرة تسميه «خطة العمل العربي لأزالة آثار العدوان»!

ورغم ان السنوات الخمس الماضية تشهدت الكثير من الحملات الكلامية على الولايات المتحدة والتلويح مرارا بشن «حرب تصفية» ضد مصالحها في المنطقة، فإن الضغط على أمريكا كانت له في خطة النظام المصري وسائل لا يتعداها: استعمال العلاقة مع الاتحاد السوفياتي على الصعيدين العسكري والسياسي لوضع الولايات المتحدة أمام «مسؤولياتها» في ضرورة المبادرة لتطبيق قرار مجلس الأمن. فلما تبين ان التهويل على التوازن الدولي لن يوفر مخرجا فعليا للحل السلمي من طريقه المسدود، اتجه النظام المصري نحو فتح الاتفاق أمام علاقة مباشرة مع الولايات المتحدة مظهرا كامل استعدادة للاستجابة الى شروطها في هذا الصدد. وذلك هو المنفى الفعلي لخطة طرد الخبراء السوفيات من مصر. وعندما لم تظهر الولايات المتحدة ما يدل على تقديرها للمبادرة المصرية الجديدة اتجه حكم السادات نحو لعب ورقة الدول الأوروبية بانتظار انتهاء موسم انتخابات الرئاسة الأمريكية «وضوح نوايا واشنطن بصورة نهائية»!

لكن رحلة الانتظار كانت قصيرة ولم تنقضي أسابيع على عودة نيكسون حتى تبينت بوضوح اتجاهات المبادرة الأمريكية الموعودة على تحولا يوفر للنظام المصري أي مخرج قريب. في هذا السياق أتى إعلان السادات عن «قرار المعركة» في خطابه الأخير. فهل يشكل هذا الإعلان خروجا من جانب النظام المصري على الخطة السلمية الإسلامية التي اعتتمدها طوال خمس سنوات؟ من الواضح ان ما يجري على الجبهة المصرية الآن اما يأتي في امتداد الخطة المذكورة ذاتها. فما يزال مفتاح الموقف بالنسبة للنظام المصري في يد أمريكا، وما يزال الضغط باتجاه تلين تصليها وتصليب إسرائيل من أجل حل سلمي ينطلق من قرار مجلس الأمن هو أقصى ما يمكن ان يرمي اليه حكم السادات. والتهويل بالمعركة الآن لا تختلف وظيفته عن وظيفة الوسائل الدبلوماسية المستعملة فيما سبق، ما دام اختيار الحرب الطويلة الذي مع إسرائيل وحليفها الإمبريالي الرئيسي يبقى خارج متناول النظام المصري وخارج قدراته أساسا. ولا يفهم من هذه الحقيقة شيئا كون النظام المصري قد ينقل فعلا — بعد شعور «الحسم» النسبة التي وعد بها السادات — من التهويل الكلامي بالقتال الى استئناف الاشتباك مع إسرائيل على قناة السويس.

وإذا كان في تصور حكم السادات وهو يعزل «قرار المعركة» ان باستطاعته استئناف نوع من الاشتباك «الخارجي» الحدود على قناة السويس بفعله سريعا في كسر تصليب الطرف الإسرائيلي — الأمريكي في أخراج مفاوضات الحل السلمي من مازقها الراهن، فإن السياق الفعلي للتطورات المرتقبة سوف يظهر مدى الوهم الذي ينطوي عليه التصور المذكور. فإسرائيل لن تقبل بمنطق الاشتباك «الخارجي» المحدود. وهي سوف تدعم تصليها السياسي بتوسيع رقعة المواجهة العسكرية حتى تشمل الداخل المصري، وسوف تكون

الولايات المتحدة الى جانبها حليفها مستقرا لن نهز مواقفه حرب الفصح الكلامية مهما تصاعدت. لذا فإن استئناف الاشتباك على قناة السويس سوف يضع النظام المصري سريعا أمام اختيار المواجهة الشاملة مع العدو الصهيوني — الإمبريالي بكل متطلباته. وهو اختيار لا تفرقه النوايا ولا يحسمه ضجيج أجهزة الإعلام وهي تفرق طبول الحرب الفارغة. ان للمواجهة المذكورة شروطا داخلية من الواضح ان خطة النظام المصري تنهض اصلا على ما يماكسها في جميع المجالات.

ولقد أنت انتفاضة الحركة الطلابية المصرية خلال الأسبوع الأخير — امتدادا لما جرى في مثل هذا الوقت من العام الماضي — تلقي ضوءا كاشفا على التناقض الفاضح بين تشدد أبواق النظام المصري بشعارات القتال والاستعداد للحرب وبين الواقع الفعلي الذي تعيش في اساره الجماهير المصرية.

فالنظام الذي يروج الآن «قرار المعركة» مع إسرائيل «ومن هم وراء إسرائيل»، هو ذاته النظام الذي قطع خلال السنوات الماضية شوطا حاسما على طريق توثيق صلاته اقتصاديا وسياسيا بالدول الإمبريالية وبركانزها المحلية في الخطة: من استغلال الرساميل الأمريكية وتأمينها، الى إعادة العلاقات مع ألمانيا الغربية، الى الترويج لسياسة الانفتاح على أوروبا، الى المصالحة الشاملة مع الرجعية العربية... فهل هذه هي مقدمات المواجهة مع من هم وراء إسرائيل؟!

والنظام الذي يدعو الجماهير المصرية الى شد الأحزمة على البطون «كي لا يكون هناك صوت، يعلو على صوت المعركة» هو ذاته النظام الذي تتربع على قمته طبقة تحنكر وسائل الإنتاج وتشدد من وتيرة استغلالها للجماهير وتلقي بأعداد متزايدة منها في مهاوي البطالة والهجرة، وتحجز التطور الاقتصادي في حدود امتيازاتها وحاجاتها الاستهلاكية، وتحول دون بناء اقتصاد حرب فعلي قادر على التماسك في ظل مواجهة طويلة المدى كذلك التي يفرضها منطق الصراع مع الفسوة الصهيونية.

والنظام الذي يتحدث الآن عن تنفيذ «خطة شاملة لأعداد الشعب لحرب مع إسرائيل قد تنشب في أية لحظة» هو ذاته النظام الذي يسلط أقصى ضروب القمع على الجماهير فيسحق حرياتهم الديمقراطية، ويمنع عنها ممارسة العمل السياسي وحق التنظيم النقابي والقبلي المستقل، ويحول بينها وبين الانضمام في ميليشيا مسلحة قادرة على تلبية دورها في الدفاع عن الوطن وتحرير الأرض، ويفرض الرقابة على الصحافة وكل وسائل الإعلام والنشر، ويجعل من المؤسسات السياسية التمثيلية التي أقامها سواء منها مجلس الشعب أو الاتحاد الاشتراكي أدوات افساء للحياة السياسية الفعلية ووسائل حجز للحركة الشعبية على مقاعد التفرجين.

والنظام الذي يدعي انه يصدد أعداد مراعق البلاد العامة لقبول تكاليف المعركة، هو ذاته النظام الذي عجزت حكومته عن تقديم جواب مقنع على سؤال بسيط: كيف تكون مراعق البلاد معدة لاحتمالات الحرب بينما يؤدي يوم واحد من الأمطار الغزيرة الى تعطيلها لمدة شهر كامل؟!

وإذا كان «قرار المعركة» في ضوء مواقع النظام المصري وسياساته الفعلية يبدو بمثل هذا الخواء، فإن الجماهير المصرية استطاعت ان تدرك وظيفته التضليلية بسرعة لم يكن النظام مهيا لها بالتاكيد.

في العام الماضي انفجرت الحركة الطلابية بعد خطاب «الضباب» الشهير. ورغم ان الخطاب هذا العام كان خطاب «حسم» فإن الحركة الطلابية عاودت انفجارها في اعقاب مرة أخرى. وهو أمر يؤكد تعمق وعيها الوطني وتزايد مناعتها في مواجهة التضليل. هكذا كشف تحرك الطلاب في مصر طبيعة «قرار المعركة» واعاد المسألة الوطنية الى موقعها الصحيح مؤكدا ان الحرب مع إسرائيل وحليفها الإمبريالي ليست مسألة قرار يجري الإعلان عنه في الخطب والاذاعات بل هي أولا وفي الأساس مسألة شروط فعلية يجري بناؤها.

وباسم الجماهير المصرية كلها خرج طلاب مصر من جامعاتهم الى الشارع ليؤكدوا في وجه القمع الحقيقة التي لم تستطع ولن تستطيع كل أبواق التضليل طمسها: ان شروط المواجهة الشاملة مع إسرائيل ومع الإمبريالية لن يبنيتها الا نظام يعطي «كل الديمقراطية للشعب».

- المقاومة: السبيل النضالي لتحقيق الوحدة الوطنية.
- مصر: الحركة الطلابية.. على طريق الاندماج بالنضال الجماهيري
- - وثائق جديدة عن «لجان الدفاع عن الوطن والديمقراطية» -
- المغرب: الاقطاعيون يستولون على أراضي الفلاحين.
- لبنان: تقييم إجمالي للمعارك العمالية الأخيرة.
- - تدابير الحكومة «ضد» الغلاء تنجاهل المطالب الشعبية -

بيروت - الاثنين ١٥/١/١٩٧٣ - العدد ٦٠٤ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - AL-HOURRIAH - N° 604 - 15/ 1/1973

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون الرجعية العربية والديكتاتوريات الجديدة



في وجه موجة القمع والإرهاب العربيّة

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون الرجعية العربية والديكتاتوريات الجديدة

تتعرض القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في جميع أرجاء الوطن العربي إلى حملة إرهابية وقمعية شرسة ، فهناك مئات والعشرات من المعتقلين السياسيين في سجون السعودية وإمارات وسلطنات الخليج العربي والبحرين والاردن والسودان والمغرب ومصر حيث تمنع عنهم الحقوق القانونية المعترف بها عالمياً، فبعضهم لا تجري محاكمتهم ، وبعضهم الآخر يتعرض لشتى أنواع التعذيب ، وآخرون تلقى عليهم النهم .. ان الطبقات الحاكمة العربية تمارس ديكتاتوريتها بشتى الأساليب والأشكال تجاه القوى الشعبية

والثقمة ، وترداد شراستها وتنوع أشكال قمعها كلما ازدادت أزماتها الوطنية والاقتصادية ، وكلما نمت الحركة الشعبية وتزايد وعيها وأصرارها ونضالها من أجل حقوقها الديمقراطية والاجتماعية والوطنية ، وإذا كانت سجون الرجعية العربية (السعودية) مليئة بالمعتقلين الديمقراطيين والتقدميين ، فإن سجون الديكتاتوريات الجديدة في السودان ومصر مليئة بأفضل المناضلين المعبرين عن ارادة الجماهير الوطنية والديمقراطية .

ان اعتقال عشرات المناضلين من الطلاب والفقهاء والشعراء التقدميين في الأحداث الأخيرة في مصر التي

عبرت فيها الحركة الطلابية عن طموح الجماهير المصرية الوطني في حقها لتحرير أرضها من العدو الصهيوني ، ليؤكد بان أنظمة الاستسلام والهزيمة لا تجد ما تجابه به الحركة الشعبية إلا الإرهاب والقمع ...

ان هذه الموجة القمعية التي تسود في مختلف أنحاء الوطن العربي تتطلب من مختلف القوى الوطنية والديمقراطية ان ترفع « صوتها المشترك » من أجل الحريات الديمقراطية ، ومن أجل الحرية الكاملة لكل المعتقلين السياسيين العرب ..

« الحرية »

متنفون وكتاب في لبنان يطالبون

بالافراج عن المعتقلين في مصر

نحن المثقفين والكتاب والصحفيين في لبنان نعلن تأييدنا المطلق للحركة الوطنية الديمقراطية في مصر ، التي تواجه اليوم هجمة بوليسية شرسة من أجهزة السلطة وخصوصاً ضد جناحها الطائفي .

اننا نعتبر المطالب الوطني والديمقراطية التي رفعها الجناح الطائفي للحركة الوطنية الديمقراطية في مصر هي عينها مطالب الجماهير العربية في كل مكان . وأهم هذه المطالبات بتجسيد هي :

- 1 - رفض كل أنواع الحلول السلبية والاستسلامية .
- 2 - رفض سياسة التخالف التي تتبعها السلطة أمام الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل .
- 3 - ان تتولى الجماهير بمبادراتها الذاتية تكوين لجان شعبية للدفاع عن أرض الوطن .
- 4 - قطع العلاقات مع الانظمة الرجعية المعيلة .

ان الوحدة الوطنية لا تصان بهزوات البوليس ، بل باعطاء كل الحرية للشعب ليأخذ دوره في معركة الكرامة والمصر .

كما اننا نعلن ادانتنا لإجهزة الاعلام الرسمية في مصر ولكافة المحاولات الرامية الى التبليل من اصالة الحركة الشعبية المصرية وتشويهه الوجه الوطني الحضي للحركات الطلابية .

لبنان - كانون ثاني ١٩٧٢

٥ - حق الجماهير في ممارسة كل اشكال التعبير والنشاط السياسي والتقابي والتفاني دون وصاية او تدخل الاجهزة والمخابرات .

اننا نستنكر بشدة اعتقال السلطات لخرة أبناء الشعب المصري من مثقفين وصحفيين وطلاب ونوابل بالافراج القوري عنهم ، كما نستنكر أساليب القمع البوليسية التي واجهت بها السلطة التحركات الوطنية للطلاب .

ان الوحدة الوطنية لا تصان بهزوات البوليس ، بل باعطاء كل الحرية للشعب ليأخذ دوره في معركة الكرامة والمصر .

كما اننا نعلن ادانتنا لإجهزة الاعلام الرسمية في مصر ولكافة المحاولات الرامية الى التبليل من اصالة الحركة الشعبية المصرية وتشويهه الوجه الوطني الحضي للحركات الطلابية .

لبنان - كانون ثاني ١٩٧٢

لبنان - كانون ثاني ١٩٧٢

شمال عُمان :

الحرية للمعتقلين السياسيين

اعتقلت السلطات الاستعمارية في ابو ظبي التاجر محمد العمران من أبناء الشارقة في الأسبوع الماضي ، ويكون عدد المعتقلين بذلك قد وصل الى ٥٠ معتقلاً من جميع مناطق عمان . وتشن المخابرات الأردنية والبريطانية حملة واسعة من الاعتقالات وسط الوطنيين في ابو ظبي الذين يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب البربري في سجون سرية .

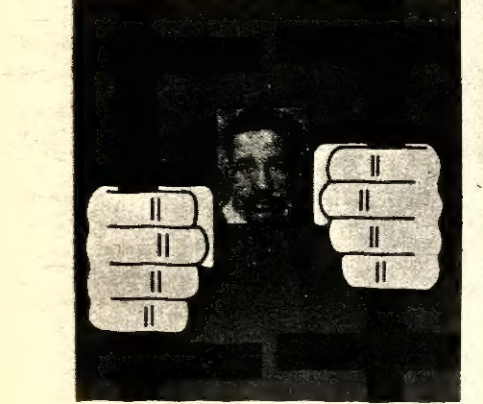
ومن المعروف ان عدد المعتقلين السياسيين في تزايد في ابو ظبي حيث وصل عددهم أكثر من ٦٠ معتقلاً منذ بداية ٧٢ .

ورغم مرور ما يقرب من سنة على اعتقال الوطنيين بعد المحاولة الفاشلة التي قسام بها قصر القاسمي في مطلع ٧٢ ، فإن المعتقلين لا يزالون يتعرضون للتعذيب البربري على يد المخابرات الأردنية ، مما أسفر عن موت احد المعتقلين .

وكان اتحاد المحامين العرب قد عبر عن رغبته في التعرف على احوال المعتقلين في ابو ظبي في منتصف ٧٢ ، الا ان سلطات ابو ظبي ، في محاولة لكسب الراي العام ، قد اعربت علنياً عن استعدادها للسماح لدخول الوفد الا انها رفضت دخوله حيث لا يزال المعتقلون دون اية محاكمة .

ان الاعتقالات الواسعة والكثيفة التي تقوم بها المخابرات الأردنية في ابو ظبي واساليب التعذيب الوحشي التي تبدأ ، من الضرب المبرح حتى التعذيب الكهربائي بتواضع وعدم تقديم المعتقلين لاية محاكمات عادلة ، هو انتهاك صريح لحقوق الانسان وتعد واضح على أبسط القوانين الدولية .

الحرية لرفاقنا المعتقلين



تحية لرفاقنا المعتقلين في سجون السلطة البعثية

مكتب الإدارة والتحرير
شارع المحاصلي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب - منطقة العمالية - محلة رأس النبع - بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٢٧٥٠٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

اننا نطالب اتحاد المحامين العرب والمنظمات الوطنية والديمقراطية العربية والعالمية ان تمارس دورها في الضغط على السلطات الاستعمارية في ابو ظبي لانقاذ المعتقلين من المصير الذي لحق به عبد العزيز بن حميد الذي مات تحت التعذيب .

اننا نطالب هذه المنظمات الديمقراطية ان تستنكر هذه الاتهامات الصريحة لحقوق الانسان والتي تطمسها السلطات المحلية تحت سبل من الدعايات الكاذبة عن الحرية والديمقراطية في شمال عمان .

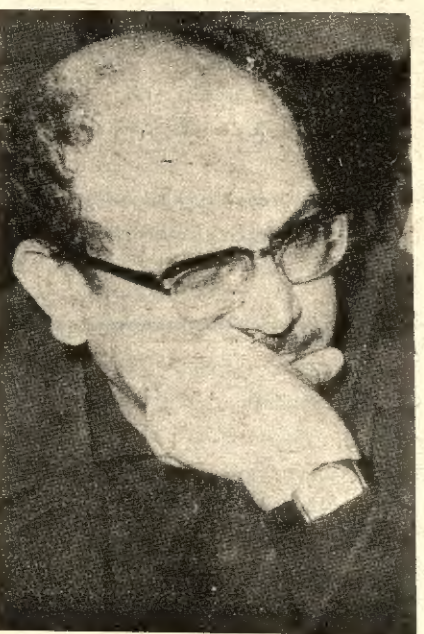
ان ارسال وفد من اتحاد المحامين العرب يتمشى بقرارات المؤتمرات الدورية للاتحاد حول الدفاع عن الحريات في الوطن العربي . وجاء تعليق سياسي « لصوت الثورة » التي تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ما يلي :

« قامت السلطات في ابو ظبي باعتقال ٥٢ »

مواطننا عمانيا والقت بهم في غياهب سجون خاصة لم تعرف مواقعها ، ورفضت مجابيع الضباط الأردنيين في ابو ظبي رفضاً قاطعاً ان تخبر حتى اهالي المعتقلين ابن ابناؤهم . وفي سلطنة عمان واصلت تعذيبها الرهيب للمعتقلين في سجون كوت الجلال . وفي اقليم ظفار حيث يحتجز بعض المعتقلين منذ ما يزيد عن سنتين دون تقديمهم للمحاكمة يقوم الضباط الاردنيون بتنقيس كل احقادهم وكل خبراتهم الاجرامية في اجساد المعتقلين .. في محاولة ارهابية عاجلة لاجل انتهاء التحرك الجماهيري الذي اذهل مشايخ ما يسمى باتحاد الإمارات ...

وقبل عدة ايام قامت السلطات العميلة في صلالة باعتقال لمواطن بسيط في المنطقة الوسطى لا لشيء الا لانه طالب القابوس بازالة الحواجز من حول صلالة ... وبصاحب كل هذا حملة عسكرية مكثفة ومتزايدة على المناطق المحررة في اقليم ظفار » .

استشهاد المناضل محمود الهمشري



الشهيد محمود الهمشري

استشهد في باريس هذا الأسبوع المناضل محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا ، بعد اصابته بجروح خطيرة نتيجة انفجار لغم وضعته المخابرات الاسرائيلية في جهاز التلغون البيتي الخاص بالشهيد الهمشري يوم ٨ كانون الاول ١٩٧٢ .

وسبق ان تعرض أكثر من مناضل فلسطيني لمحاولات اغتيال على ايدي المخابرات الاسرائيلية ، التي توسع دائرة ارهابها وعدوانها ، حتى يغطي ، على حد زعم المسؤولين الاسرائيليين ، جميع الاماكن التي يتواجد فيها الفلسطينيون . وبرز الذين سقطوا ضحية الارهاب الصهيوني في الخارج الى جانب الشهيد الهمشري الاخ الشهيد والتل زعتر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في ايطاليا .

وانساع دائرة الارهاب الصهيوني وانتقاله الى أوروبا يحمل أكثر من دلالة خطيرة خاصة عندما يواجه ضد ممثلي منظمة التحرير . فالمعروف ان ممثلي الحركات الوطنية وحركات التحرير في الخارج يتمتعون واقعياً على الاقل بحصانة معنوية كمنحلتين لشعوبهم لعدى شعوب أخرى ، الامر الذي يعني ان اغتيال هؤلاء نتائج سياسية لا يستطيع أحد التقليل من خطورتها . ويأتي حادث اغتيال المناضل محمود الهمشري ليثبت ان سلطات الاحتلال يعملها الفادر ترفض حتى مجرد احترام قوانين واعراف دولية ، هذا الى جانب ما يمثلته ارهابها على الارض الفرنسية من خروج فظ على أبسط مفاهيم العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدول .

على ان الامر الاهم من هذا كله هو ان الاغتيال السياسي الذي ذهب ضحيته الشهيد محمود الهمشري جاء نتيجة للنشاطات السياسية التي كان الشهيد يقوم بها . ومعروف لدى جميع الاوساط الفرنسية اليسارية والديمقراطية ان الشهيد المناضل كان واسع النشاط في هذه الاوساط وأنه استطاع ان يلعب دوراً بارزاً في تجنيد العديد من القوى السياسية الفرنسية الى جانب مناصرة النضال الوطني المساد والمشرع للشعب الفلسطيني ، الامر الذي نتاجه .

الاعتداءات الاسرائيلية على

لا زالت السلطات الاسرائيلية تواصل اعتداءاتها على الجبهة السورية في وقت تسود فيه حالة صمت كامل على جبهات المواجهة الأخرى ، وخاصة على الجبهة المصرية . ولا يخفي المعتدون والغزاة الاسرائيليون اهداف اعتداءاتهم العسكرية البربرية والموجهة ليس فقط ضد مواقع الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية ، بل ايضاً ضد المواطنين الذين العزل الذين يتحملون بصمود ما يصيبهم من العدوان ، وقد مهد الاسرائيليون لاعتداءاتهم الأخيرة والمكررة بحملة تعبوية في الداخل والخارج سواء بتشويه سياسة القوى الديمقراطية المعارضة للصهيونية والاحتلال ، والتي حاولت اجهزة الاعلام ودعاية العدو الصاق تهمة التجسس لصالح سوريا بكل نشاطاتهم السياسية ، او باظهار سوريا كآخر موقع يتنصت فيه المقاتلون الفلسطينيون بحق المتواجد على خط التماس الساخن مع العدو ، الامر الذي يتيح المجال لعمليات عسكرية فدائية من الأراضي السورية .

وكما هو معروف ، فقد ركزت اذاعات واجهزة اعلام العدو الاسرائيلي على ان سياستها في المرحلة الحالية هي توسيع جبهة المواجهة مع المقاومة الفلسطينية في كل مناطق تواجدتها . واذا كان ضرب المقاومة الفلسطينية أحد أبرز أهداف السياسة العسكرية الاسرائيلية ، فإن الاعتداءات الأخيرة المتكررة على الجبهة السورية جاءت لتؤكد ، ان الغزاة والمعتدين ذلك في المرحلة الراهنة . فالقصف البربري للمناطق الأهلية بالسكان وبعض المنشآت الاقتصادية في سوريا يشير بوضوح الى الأهداف غير المعلنة للسياسة العسكرية الاسرائيلية الرامية بالأساس الى انتهاز حالة العجز العربية وحالة اللأحرب من أجل فرض شروط استسلام قاسية على الدول العربية . فسياسة توسيع نطاق العمليات العسكرية ، كي تشمل الى جانب مواقع الجيش السوري ومواقع المقاومة الفلسطينية الأهداف المدنية المعزلة ، موجهة لخدمة أغراض سياسية أساسية هدفها ضرب الروح المعنوية الجماهيرية الراضية للاستسلام والراضة لحالة اللأحرب ، وخلق مناخ ارهابي يباعد بين القواعد المقاتلة وجماهير المنطقة المحاذية لخطوط المواجهة العسكرية من ناحية وبين المقاومة كتعبير وطني ثوري عن الرفض لنطق وسياسة الاستسلام الوطنية والجماهير المستهدفة أصلاً بالعدوان من ناحية أخرى .

واذا كانت الجبهة السورية هي خط التماس الساخن مع الغزاة والمعتدين في هذه الفترة التي يكثر فيها الحديث عن مشاريع حلول جزئية للقضايا الوطنية المتاجرة عن الاحتلال وعن الوجود الاسرائيلي اصلاً ، فإن سياسة تخدير حالات التنبال والرفض لنطق الاستسلام بوعود

بنابة ماء تصبه الجبين طواحين السياسة التي واهانها . كما ان انفر الاسرائيلية بالجبهة السورية العسكرية واعلانها الصوري فقط بل والمقاومة السورية - الفلسطينية جميع القوى الوطنية والثورية لأجباب أهداف وإذا كان الغزاة قد احرزوا بعض النجاح العدواني ضد لبنان ، اسرائيلي مماثل موجهة الفلسطينية مرهون بقدم والتقدمة العربية وتحدد ادراك مسرامي المع شروط الرد الضرورية الطاقات وتمتعة الجاهم في جبهة صدامية لا تقبل القوى المعتدية وكل الصبر الرد الجماهيري والصبر العدوان والتوسع الا الوعود باستئناف القت اللفظي غير المكلفة ، ي للشعب السوري ودعم بسياسة القضية المسلح وتوطيد جبهة الشعب ا الشخيلة والفلاحين و الوطنية الاخرى . وعلى جميع الوطنيين قلقهم من الاعتداءات على سورية ونالها مواقف نحو مزيد من لسياسة الجبهات الص الاسرائيلي من جهة و الديمقراطية والثورية الاستسلام في الداخل

تقرير شامل
الجلسات
العدد
طلعت اجتماعات الفلسطيني في القاهرة قد ناقش التقارير اياهه وهي : تقرير السياسي الذي اج (كما اشارت الى) العدد السابق) . التنفيذية ، وتقرير الوطنية . وقد امتدت جلس الجمعة ، وحتى لم يصدر البيان الخ وبسبب ذلك تأخر عن أعمال المؤتمر « الحرية » في هـ « الحرية » هذا القادم .

تقييم اجمالي
للمشارك العمالية الأخيرة

الطبقة العاملة بين تصعيد هجمة السلطة وأرباب العمل وعجز المؤسسة النقابية



للمظاهرات ، عادت تقبلت يعلم وخبر قديمه
الاحزاب قبل ساعات قليلة من موعد المظاهرة
(في حين ان الترخيص الرسمي يتطلب مهلة
ثلاثة ايام) وابتكت المظاهرة قوة رمزية من
الشرطة لا غير .

في ظل هذا الوضع ، عاد عمال معاميل
غندور جميعا الى العمل (اي انهم منموا
أرباب العمل - ولو مؤقتا - من استخدام
حقهم القانوني المطلق في الصرف الكيفي)
ونشكلت لجنة مشتركة لتنفيذ بنود الاتفاق الذي
جرى التوصل اليه بين ادارة المعمل ووزارة
العمل والاتحاد العمالي .

اذن نجح اضراب عمال معاميل
غندور الاول اولا بسبب اساليبه
المتقدمة (التمهيد الدائمه عبر
البيانات والاجتماعات الموسعة ،
والقيادة المتبقة من العمال انفسهم
وباختيارهم ، واخيرا تصعيد وسائل
الاحتجاج وعلى الاخص المظاهرات
لفرض الانتساب للنقابة والضغط
على الاتحاد العمالي ووزارة
الشؤون) ، وثانيا ، بسبب ما
فجرتة مجزرة ١١ تشرين الثاني من
نقمة عارمة ، استهدمت قوتها من
تحسني فئات جماهيرية متزايدة لازمة
النظام ، وضعت الدولة وأرباب
العمل في موقع الدفاع واجبرت
الاتحاد العمالي على استنكار المجزرة
وتأييد العمال باعلان الاضراب العام
ليوم واحد .

قرار الإقفال وتغير ميزان القوى

في المجابهة الثانية بين عمال معاميل
غندور من جهة والدولة وأرباب
العمل من جهة أخرى كانت الاسلحة
المتقدمة هذه المرة بيد الدولة وأرباب

(نتحدث عن « حيل » لان الإدارة استحصلت
على توافيق الصديد من العمال - والكثير منهم
امي على كل حال - من اجل اعادة فتح
المعامل و« طرد المشاغبين » ، بابشع اساليب
الخداع . للاجئين كانت تقول انها تريد فقط
اعادة فتح المعامل . وللمعامل الحيايين، كانت
تمنع عن تسمية « المشاغبين » او تسمي
« عمالها انفسهم » .

والمعنى الفعلي لقرار الإقفال كان
تخيير ليس عمال معاميل غندور
وحدهم وانما كافة الاطراف المعنية
بالامر بين صرف ١٠١٦ عاملة وعامل
(مع امكان استبدالهم جميعا في
العمل) وصرف جميع العمال الذين
تعتبرهم ادارة المعامل مسؤولين
عن الاضراب !

على قاعدة قرار الإقفال هذا ، امكن اعادة
ترتيب علاقة القوى بعضها ببعض . ومعه
انتقلت السلطة وأرباب العمل من الدفاع الى
الهجوم . الصحافة البرجوازية التي اجتمعت
على ادانة المجزرة ، عندما جوبهت بتحد طبقي
واضح - تحدي حق استخدام الصرف
الكيفي - انتقلت في معظمها الى صف العداء
للعامل . وليس من الضروري ، تحقيقا لهذا
الغرض ، تبني وجهة نظر ادارة معاميل غندور.
بل ان اشد انواع التفضيل نافذا هي تلك التي
اخذت تشدد ، خلال ايام ، على « الانشقاق »
في صفوف العمال ، لنتقل الى ابرار خبير
« الانشقاق » في صفوف الاحزاب والقوى
الوطنية والتقدمية عشية مظاهرة استنكار
الصرف الكيفي في ساحة ٢٢ نيسان . واذا
كانت « جمعية الصناعيين » تركت غندور « يفلح
شوكه ببديه » في المجابهة الاولى ، فقد
شاركته ، خلال المجابهة الثانية ، في تحصيل
المسؤولية والتخليط .

وانتقلت السلطة هي ايضا من الدفاع الى
الهجوم . من محاولة لعب دور الحكم بين
ادارة غندور والعمال ، الى تقديم التغطية
القانونية والرسمية لاقتفال العمال وصرف
حوالي مئة عامل عند اعادة فتحها وشن حملة
من الاعتقالات في صفوف العمال بناء على لوائح
قدمتها ادارة غندور نفسها والضغط على
القادة النقابيين والعمال المسرحين لاصدار
بيانات تدن « تدخل » الاحزاب والقوى الوطنية
والديمقراطية في النزاعات العمالية . كذلك
انتقلت السلطة من التراجع امام اصرار الاحزاب
على التظاهر استنكارا للمجزرة التي استشهد
خلالها يوسف الطار وفاطمة الخواجة ، الى
السعي لسلب الحركة الشعبية حق التظاهر
بمنعها مظاهرة يوم الثلاثاء في ١٨ كانون الاول ،
وتحويلها ساحة ٢٢ نيسان الى ساحة حرب
فعلية .

القطيعة

هكذا امكن ان تنقل الدولة وأرباب العمل
من موقع الدفاع الى موقع الهجوم على قاعدة
قرار ادارة غندور باقتال معاميلها . لقد كان
قرار الإقفال تصعيدا بالغا في المجابهة بين
أرباب العمل والعمال . وهو يقتضي قدرة
مماثلة للطبقة العاملة في استخدام اشكال

أرقى من المجابهة .
لكن المفارقة العجيبة في الوضع
كانت هنا بالتحديد . بينما صعدت
السلطة وأرباب العمل المجابهة ،
لم تكن الحركة العمالية في وضع
يمكنها حتى من المحافظة على موقعها
السابق .

في المجابهة بين عمال مصنع معين وبين
الدولة وأرباب العمل ، لا نك هذه المجابهة
من عرص النجاح الا بتضامن الحركة العمالية
القطعة في مؤسساتها النقابية والحزبية .

لا شيء يعوض عن ذلك على المدى المتوسط
والطويل . والحال ان معركة عمال معاميل
غندور استهدمت قوتها من ظرف استثنائي :
مجزرة ١١ تشرين الثاني ومضاعفاتها . ولما
انحسر الواقع المباشر لهذا الظرف ، لم يكن
بمقدورها حتى الاحتفاظ بموقعها السابق .
الحركة النقابية التي زجت زجا في اعلان
الاضراب العام ، رافضة تحصيل هذا الاضراب
المطالب الملحة للطبقة العاملة ، ما لبثت ان
عادت بعده الى الموقع الذي تليه عليها سيطرة
اليمين النقابي المعيل او الفواطيه مع ارباب
العمل والدولة . فاذا بتصريحات غيرال خوري
وحسين علي حسين ، بعد الإقفال ، تبزير
عمليا الاخوة غندور (اللهم الا من اخطاء
ارتكبوها سابقا) ونضع اللوم على العمال .
وياتي بمسلسل التطورات ليمين التراجع المتزايد
ايام تصلب الاخوة غندور ، من الاصرار على
عودة جميع العمال ثم بيت التحقيق بين يطرد
منهم ، الى القبول بطرد ١٥ عامل ، والتهديد
بمقاطعة منتجات غندور اذا لم يعودوا ، الى
ادانة « تدخل » الاحزاب الديمقراطية في
النزاعات العمالية فتاجيل قرار المقاطعة ، الى
ما هنالك .

هنا كانت القطيعة شبه كاملة بين مقتضيات
تصعيد التضال العمالي لاعتماد اشكال صدام
شاملة وجديدة ردا على اقتال معاميل غندور
وبين المواقف التي اتخذها الاتحاد العمالي
العام . ان الرد على تصعيد المجابهة من قبل
أرباب العمل ودولتهم كان يفترض من الحركة
النقابية تصعيدا يصل الى حد اعلان الاضراب
العام لسحق الصرف الكيفي وفرض الحريات
النقابية الاساسية ، خاصة وان اقتال معاميل
غندور جسد امام اوسع الجماهير بشاعة
المجزرة التي ترتكب يوميا باسم المادة ٥٠ من
قانون العمل . لكن الاتحاد العمالي العام ،
في ظل هيمنة القيادات البيئية العميلة ،
ترجع بدل ان ينقل الى التصعيد . ان هذه
القطيعة بين متطلبات المجابهة ومواقف القيادة
النقابية تقبى مدى عمق خيانة القيادات
النقابية البيئية ، لاكثر مصالح الطبقة
العاملة الحاحا وحيوية . وهذه هي الهوة
التي حاولت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية
بينا ان تملأها . فإطرافها المالكه لوائح فعلية
داخل الحركة النقابية انما تشكل اقلية محدودة
الفاعلية خاصة واتها بحكومة بالحرص ، باي
ثمن ، على الوحدة النقابية المينة (من فوق) !

فقط . اما الاطراف الأخرى ، فسي غياب
سيطرتها على مؤسسات ضاغطة فعلية في
البلاذ ، اقتصر ما تستطيعه على تقديم جمهور
للمظاهرات . خاصة وان هذه الاحزاب والقوى
مجتمعة كانت تواجه هجوما من السلطة يستهدف
سلبها حقا اكتسبته الجاهري اللبنانية ايمان
المعارك الوطنية لدعم المقاومة الفلسطينية -
حق التظاهر .

ان الفارق النوعي في ميزان القوى
بين معركة غندور الاولى ومعركة
غندور الثانية ، وما فرضه من
ترتيب جديد للقوى المتحاربة هو
الذي يفسر الفارق في النتائج بين
المعركة الاولى والمعركة الثانية .
والقطيعة بين متطلبات تصعيد
المجابهة التي افتتحها قرار الإقفال
وبين تراجعات الاتحاد العمالي العام
هي التي تحكم وستحكم مسار
الطبقة العاملة الى امد بعيد ، الى
حين تستطيع حسم قضايها
الاستراتيجية والتكتيكية الملحة .

وهذا ما سوف نعرض له عند
استخلاص الدروس الرئيسية التي
اظهرتها تجربة الاحداث العمالية
الأخيرة .

نذير الحكومة للحد من الغلاء تجاهل المطالب الشعبية الأساسية

تحل عشرات الوف التوافيق وتظاهرات
شعبية تفصح خضوع السلطة لصالح كبار
التجار وملوك الاحتكار !
ويعلن صائب سلام بان الرئيس الفرنسي
بومبيدو عجز عن مكافحة الغلاء في بلاده ،
مبرا بذلك لنفسه ولحكومته المعز عن
مكافحة الغلاء في لبنان ومعتبرا بان المشكلة
في هذا الضمار هي عالية قبل ان تكون
لبنانية ! هكذا يجري رئيس الحكومة
مقارنته المعجبة بين لبنان وفرنسا ناسيا ان
الاجور المرتفعة هناك لا تقاس بمستوى
الاجور المنخفض هنا وان الثبات في المعمل
حق مقدر في لبنان وان فرنسا بلد صناعي
مقدم بينما لبنان بلد يعيش في « بيوحة »
التخلف ... الخ .

- واخيرا يصل رئيس الحكومة في حملته
« النظرية » الى بيت القصيد فاذا « الزدهار »
هو السبب الفعلي للغلاء ! والدليل ان
صناديق البنوك ملاى بطات الملايين من
الديار . ولا يهم صائب سلام هنا ان يكون
« الزدهار » الذي يتحدث عنه ازدهار القلة
من المستوردين وكبار التجار واصحاب
الاحتكارات الداخلية ، وان تكون أكثرية
الشعب اللبناني التي يكويها الغلاء هي التي
تدفع من خبزها وصحتها ومستوى معيشتها
المتدهور ثمن الزدهار المزعوم .

واذا كانت مشكلة الغلاء ، في منطق رئيس
الحكومة « شائكة » تصعب مواجهتها من
كل جوانبها دفعة واحدة ، واذا كانت المشكلة
في حقيقتها عالية واذا كان سببها الاصلي
هو « الزدهار » ، ألا يعني ذلك ان مشكلة
الغلاء باقية أبدا وان الحكومة تريد التوصل
سلفا من مسؤولية هزال التدابير التي تطبل
لها اجهزة الاعلام وتدور حولها اجتماعات
المسؤولين . ان ما يقطع بصحة هذا
الاستنتاج هو نوع التدابير التي اعلنت عنها
الحكومة او هي في طريق اللجوء اليها .

حقيقة التدابير المعلنة
ما هي التدابير التي تشكل منها خطة
التصدي الحكومي لمشكلة الغلاء ؟

١ - اضافة أربعة عشر عنصرا من قوى
الامين باللباس المدني الى عناصر مصلحة
حماية المستهلك ! هكذا ... باربعة عشر
عنصرا جديدا سوف تقضي الحكومة على
الغلاب بالاسعار في اسواق لبنان !

٢ - تحديد الاسعار التي يبيع بها التجار
بضائعهم على اساس فائزرة التاجر لا على
اساس كلفة الإنتاج . فما هي الفائدة من
مراقبة ارقام فائزرة التاجر ؟ وما هو مقياس
المراقبة اذا لم تكن كلفة الإنتاج هي
المقاس ؟ وكيف يمكن الوصول من وراء
تحديد الاسعار الى تخفيضها ؟ ام ان
الاعتماد سوف يكون هنا على « ضمير »
التجار ومراعاتهم « للصصلحة العامة » ؟

بعد تصاعد الغلاء بصورة
جنونية على امتداد عام ١٩٧٢
شاملا كل الحاجيات الضرورية
للعيش وكاوسا بناره اوسع
فئات التسعب اللبناني ، اعلنت
الحكومة في الاسبوع الماضي
عن تدخلها لمعالجة المشكلة !
واتى الاعلان على طريقة
مواكب رئيسها الشهيرة بكل
ما يرافها من جلبه ووضواء .
واشتركت في اعلاء صوت
الصحيح هذه المرة كل اجهزة
الاعلام مكررة التصريحات
الصادرة عن اجتماعات
المسؤولين الموسعة معلنة عن
« التدابير الفعالة » ومؤكدة
« العزم النهائي » على مكافحة
الغلاء !

ولم تكن التدابير الموعودة
تنضج حتى تبين ان هدف
الحملة لا يتعدى محاولة
امتصاص النقمة الشعبية
العارمة على استنفال موجة
الغلاء التي لم يعد يجدي معها
التجاهل أو الحديث عن
« الاصابات الخفية » التي
تريد أن تعصف « باستقرار
هذا البلد » !

التفسيرات الرسمية

ويبدو ان ادراك الحكومة مسبقا لهزال
التدابير القفرحة من جانبها ، قد دفعها منذ
البداية الى احاطة طرحها لمشكلة الغلاء
بسيل من التفسيرات « النظرية » القصد منها
سلفا من مسؤولية هزال التدابير التي تطبل
لها اجهزة الاعلام وتدور حولها اجتماعات
المسؤولين . ان ما يقطع بصحة هذا
الاستنتاج هو نوع التدابير التي اعلنت عنها
الحكومة او هي في طريق اللجوء اليها .

قضية « شائكة » تصعب مواجهتها من كل
جوانبها دفعة واحدة ! هكذا تبدو الحكومة
على لسان رئيسها وكاتبا قد « بوغت » بين
ايلة وضحاها بمشكلة الغلاء وقد تقدمت
« فجأة » بحيث يتعذر التصدي لها « بحلول
جاهزة » ! فهل يتصور رئيس الحكومة انه
يستطيع بمثل هذا الكلام طمس التاريخ
الفعلي لمشكلة الغلاء في لبنان التي ما برحت
تتفاقم منذ سنين طويلة والتي نهضت في
مواجهتها سلسلة من التحركات الشعبية
فشار الكشف عن الجذور الحقيقية للمشكلة
ومطالبة الدولة بان تصدى لمعالجتها . وهل
يتصور رئيس الحكومة انه يستطيع ببساطة
ستر حقيقة المواقف التي اتخذها الدولة من
تلك التحركات ، حتى تحولت خلال الشهور
الأخيرة الى نشرات توزع بالالاف وعشرات

٢ - إلغاء نظام الحصص (الكوتا) بالنسبة لاستيراد الألبسة الجاهزة والمصنوعات الجلدية بما فيها الأحذية بالإضافة الى إلغاء الإجازات المسبقة المختصة باستيراد بعض المواد الغذائية على أن تجري متابعة درس أوضاع الباقي من هذه المواد .

ان الإجازة المسبقة التي كانت تتدخل في منحها اعتبارات عديدة ، بعضها سياسي في الغالب ، تحولت على يد القطاع التجاري الخاص الى احتكار يفرض المستفيد منه الاسعار التي يريد على المستهلك دون رقيب أو حسيب . ومن هنا كان الارتفاع الكبير في أسعار السلع المحكوم استيرادها بالإجازة المسبقة .

لكن الحكومة التي تلجا الآن الى التراجع الجزئي عن نظام الإجازة المسبقة لصالح إطلاق حرية الاستيراد ، تزعم انها تتصدى بذلك للاحتكار ومن ورائه لارتفاع الاسعار . وكان نظام الإجازة المسبقة هو وحده أساس الاحتكار ، وكان إطلاق حرية الاستيراد والمنافسة الحرة من شأنه منع الاحتكار !

ان الاحتكارات تنشأ في ظل المنافسة الحرة ذاتها . وليست التكتلات الاحتكارية بحاجة كي تم ادخلها الى السوق وتحكم بالاسعار ، الى تشريع يمنع او يمنع الإجازة المسبقة ... ومن هنا فإذا كان نظام الإجازة المسبقة قد شكل أساسا لقيام احتكارات ولرفع الاسعار بالتالي ، فإن إعادة النظر فيه لصالح إطلاق حرية الاستيراد لا يشكل ردا فعليا على الاحتكار والغلاء ، بل ان تحويل الإجازات المسبقة الى القطاع العام و « احتكار » الدولة لاستيراد المواد الغذائية الأساسية هو الرد الفعلي الناجع في هذا المضمار .

٤ - اعتبار أسعار ١ - ١٢ - ١٩٧٢ للسلع المنتجة محليا حدودا قصوى لا يمكن تجاوزها . وهكذا يقتصر تحديد الاسعار على السلع المنتجة محليا تاركا كل أسعار السلع المستوردة حرة من أي قيد يتلاعب بها التجار على هوامهم . وحتى بالنسبة للسلع المنتجة محليا لا ينطوي التحديد المذكور على أية معالجة جديّة ، إذ ان أسعار هذه السلع - حسب اصداات الدولة وكما اشار وزير الاقتصاد نفسه - قد ارتفعت بدرجة عالية خلال الشهور الأخيرة بشكل خاص . لذلك فعندما تنطلق الحكومة من أسعار ١ - ١٢ - ١٩٧٢ كأساس لعملية التحديد ، فانها لا تفعل في الواقع سوى تكريس وتثبيت موجة الغلاء التي استنفلت مؤخرا والتي هي مصدر الشكوى المتصاعدة في اوساط مختلف الفئات الشعبية . بينما المطلوب انطلاقا لتخفيض أسعار كل الحاجيات ، وخاصة الضرورية منها للعيش ، الخطة محليا او المستوردة ثم تحديد أسعارها على قاعدة هذا التخفيض بما يمنع رفعها مستقبلا ومعالجة كل مخالفات للتخفيض او للتدليس . عندها تكتسب اجراءات زيادة عدد عناصر مكاتبه الغلاء وتحريك النيابة العامة بسرعة لقبس المخالفات ، فعاليتها وجودها .

٥ - منع تصدير بعض المنتجات الزراعية كالبطاطا والبصل ومنع تصدير المواد العلفية أيضا . ثم السماح باستيراد بعض المنتجات الزراعية الأخرى كاللوز ، وتكليف مكتب الانتاج الحيواني درس تشجيع استيراد اللحوم المذبوحة من البلدان الإفريقية والعمل على إيجاد حلول للصعوبات التي تعترض ذلك .

ان هدف الحكومة المعلن من وراء منع تصدير بعض المنتجات الزراعية هو الحفاظ



على عرض واسع للمنتجات المذكورة في السوق بشكل يمنع أسعارها من الارتفاع تحت ضغط الطلب المتزايد . لكن هذا الاجراء لا يتناول جذر المشكلة ولا يعالجها فعلا . إذ انه يتعاضد عن الصلة بين ارتفاع الاسعار وارتفاع كلفة الانتاج بالنسبة للمنتجات الزراعية . ان ملاحظة هذه الصلة تفرض وجهة أخرى في معالجة مشكلة ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية مختلفة تماما عما نتم به الحكومة من توازن بين العرض والطلب ! انها الوجهة التي تقوم أولا على تشجيع الانتاج الزراعي وتنشيطه وحمايته وتخفيض كلفته من خلال تخفيض أسعار الادوية الزراعية والاسمدة وتوفير الآلات والمضخات ووسائل الري وتقوم ثانيا على الاهتمام بتصريف المنتجات الزراعية محليا وفق نظام يلحظ الاكثار من الاسواق المحلية الشعبية في مختلف المناطق والمدن ويؤمن الصلة المباشرة بين المزارعين والمستهلكين دون المرور بسلسلة الوسطاء الطويلة كما يلحظ ايضا تخفيض اجور النقل ... الخ .

اما بالنسبة للحوم فان الدولة تكفي بتكليف مكتب الانتاج الحيواني « بدرس تشجيع استيراد اللحوم » وهو أمر .

٦ - الاسراع في انجاز قانون المكافحة الجديد ليحل محل القانون القديم الذي مضت عليه ثلاثون سنة وذلك بما يتناسب والوضع الحاضرة ... ولكن ، ما هو مضمون القانون الجديد الذي تعدنا الحكومة باصداره ؟ اذا كانت التدابير التي اعلنت عنها الحكومة هي المقدمة فياستطاعتنا ان نذكر سلفا طبيعة القانون الذي سوف تطلع علينا به في النهاية . سوف يأتي القانون مكرسا بالتأكيد لنوع المعالجة الراحنة بكل خواتمها وما ينطوي عليه من تضليل .

٧ - تشكيل لجنة لدرس اسباب الغلاء البعيدة والفعلية بالنسبة لكل صنف من اصناف السلع وتقديم الاقتراحات المناسبة لمعالجة المشكلة .

ينطلق من برنامج يحمل الطالب الرئيسية التالية : أولا - تخفيض اسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية وتحديد بها من قبل لجنة مختلطة تتمثل فيها الحكومة والتقايات العمالية والتعاونيات وتعاونيات المزارعين ، وفرض الالتزام بهذه الاسعار على التجار ومراقبتها بصورة فعالة . ثانيا - احتكار الدولة لاستيراد المواد الغذائية الأساسية من أجل تأمينها بأسعار مخفضة للمستهلكين . ثالثا - تشجيع الانتاج الزراعي وتخفيض كلفته من خلال تخفيض أسعار الادوية الزراعية والاسمدة وتأمين الآلات والمضخات ووسائل الري . بالإضافة الى إلغاء سلسلة الوسطاء بين المنتج الزراعي والمستهلك بإقامة أسواق محلية شعبية وتخفيض تكاليف النقل .

رابعا - إنشاء تعاونيات للدولة لبيع المواد الاستهلاكية الأساسية ، وتعاونيات مختلطة بين الدولة والتقايات الى جانب تشجيع إنشاء تعاونيات خاصة بالتقايات والاتحادات العمالية والمهنية وتقديم المساعدات الضرورية لها كاعفاء مستورداتها من الرسوم الجمركية واعفائها من كافة الرسوم والضرائب وتقديم القروض لها بفوائد مخفضة ومساعدتها ماليا . خامسا - زيادة الاجور واقرار مبدأ السلم التصاعدي للاجور ، للعمال والمستخدمين وموظفي الدولة والمعلمين . وعلى أساس ان تعيد النظر في معدلات الاجور كل سنة لجنة مؤلفة من ممثلي الحكومة والتقايات تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد معدلات الاجور التواهي التالية :

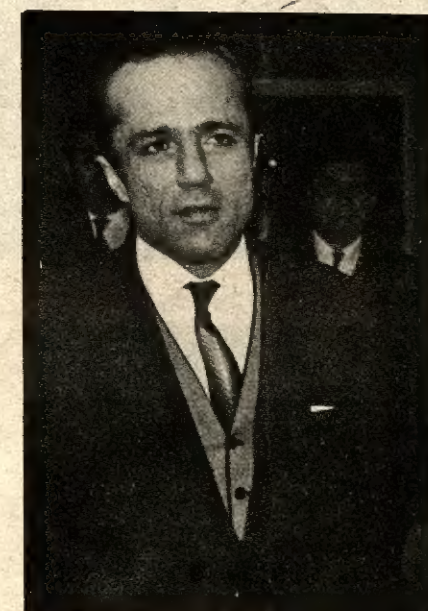
١ - نسبة ارتفاع الاسعار العامة ، وكذلك نسبة ارتفاع سلع الاستهلاك التي ينفق عليها القسم الاساسي من الداخل . ب - نسبة تزايد الضرائب والرسوم الجمركية . ج - نسبة تطور التضخم النقدي في البلاد . د - زيادة انتاجية العمل . سادسا - تخفيض أسعار الدواء وحصر استيراده بصندوق الضمان الاجتماعي .

سابعاً - معالجة قضية الاجارات على أساس تخفيضها بنسبة ٢٥ ٪ وعدم زيادة الاجارات المعقودة قبل عام ١٩٤٢ ، وزيادة الرسوم والضرائب على الشقق التي تبقى فارغة أكثر من ستة اسهر ببدل سنوي يعادل نسبة معينة من كلفة بنائها وللجوء الى مصادرتها لتأجيرها بعد انقضاء المهلة المذكورة ، والاسراع في تنفيذ مشاريع المساكن الشعبية .

ثامناً - تحقيق الزامية التعليم ومجانته للفتيان والفتيات حتى سن الخامسة عشرة ، وتعميم التعليم الرسمي وتحقيق منح التعليم للعمالين واستيعاب التعليم التجاري - الشعبي خاصة - في قطاع الدولة ، وضرب التعليم الخاص الطائفي او الاجنبي او الأرستقراطي ... الخ .

حملة الارهاب ضد أهالي حولا

الاقطاع السياسي يخوض معركة استعادة نفوذه في الجنوب



الواقع التي اكتسبتها الحركة الشعبية وحركة المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان تعرض منذ اشهر عديدة لسلسلة من الهجمات ينظمها سمي السلطة والاقتطاع السياسي لاستعادة المواقع التي خسروها واحدا واحدا . على امتداد تلك الاشهر ، تجري حرب المواقع هذه بين السلطة والاقطاع من جهة والحركة الشعبية والمقاومة الفلسطينية من جهة ثانية . تارة سافرة وطورا مستترة . لكنها غالبا ما تكون مستترة ، ترتكز الى محاولات «استفراء» جزئية ، الى نخر المواقع ببطء وبدون ضجة اعلامية .

ان سمي السلطة لاستعادة مواقعها موقعا موقعا ضد المقاومة الفلسطينية . وما يجريه ذلك من مشاحنات واستفزازات يومية - يمثلها سعيها لضرب المكتسبات العديدة التي حققتها الحركة الشعبية في الجنوب وإعادة فرض سيطرة الاقطاع السياسي بعد ان اندحرت الى الحضيض خلال السنوات القليلة . وفي ظل حالة الطوارئ ، يمارس رئيس مجلس النواب حملاته الثائرة ضد المواطنين الذين « تجاسروا » على التردد على « سيد الطيبة » التعقبات ضد المدرسين ، بتهمة القيام بنشاط دناوي لصالح حبيب صادق ، العودة الى نقضى المنازل وملاحقة العناصر الوطنية والديمقراطية - استمارة اساليب الاجهزة ، الشهابية في التعرض للوطنيين الأمنيين ، تحت شركة « البرجي » وفضانج « مجلس الجيوب » - كل هذه حلقات في مسلسل القهر والارهاب الذي يتعرض له اهالي الجنوب . ضمن هذا المسلسل تأتي أحداث بلدة حولا التي تتفاعل منذ أكثر من ثلاثة اشهر . وكل نذب حولا انها إحدى القرى الحدودية الوطنية التي شكلت ، على امتداد اعوام ، إحدى البؤر الماخلة ضد الغزو الصهيوني وضد الاقطاع المحلي . منذ الاربعينات وهي تقدم الشهداء دفاعا عن تراب الوطن ضد الغزاة الاسرائيليين ، كما تقف بصمود ضد استغلال وقهر الاقطاع الاسعدي . وقد كانت من القرى الحدودية القليلة التي تمسك اهاليها بأرضهم ورفضوا مغادرتها حتى في احلك فترات الغزو الاسرائيلي .

تفك يكاثرون حولا ؟ بالاقتصاد منها لانها ترفض الركوع امام الاقطاع . ويعملها امولة لكافة القرى الراضة الاسلام بخضوع للاقطاع وازلاجه . استمرارا في سياسة التفتيش والذّار ، فرض على حولا مدير جديد لدرستها (٦٥٠ تليذ) مشهود له بالانعدام الكفاءة العلمية وسوء السلوك . وقد اجمع الاهالي والمطالب على رفضه ، واضربت المدرسة منذ ثلاثة اشهر ، واذا كانت وزارة التربية قد جمعت التنفيذ ، تحت الضغط ، فما لبثت ان اعادت المدير المعارض عليه بضغط من رئاسة مجلس النواب . ولما عاد الطلاب الى الضراب ، اوعز

ازلام الاقطاع السياسي لبعض الطلاب باستفزاز الشرطة ومنحها الجبر الرسمي لشن حملة اعتقالات جماعية بين الطلاب ابتداء من سن العاشرة فما فوق . وفي محاولة ثانية لتسوية ، زار القرية وفد من وزارة التربية ، واقترح تعيين ناظرين اثنين للحد من بطش المدير الجديد لكن السلطة بشخص المحافظ رفضت لان رئيس الحكومة هذه المرة يرفض « المساومة » ويصر على عودة الطلاب الى المدرسة دون قيد او شرط . ثم بدأ التحقيق مع المعلمين من قبل التفشيش التربوي ونسق اعرق الاصول الفاشستية : هل ينتمون الى احزاب ؟ هل لديهم اتجاهات سياسية ؟ هل يجذبون بعض الانتكار ؟ ماذا تقراون من مجلات وتكتب ؟ عند نزوحكم لبيروت ، ما هي الافلام التي تفضرون؟ ويديهي ان ادلة البراءة في مثل هذه الحالة ان تكون مطالعات المدرس تلخص في المجلات والكتب الخلاعية ، وان يقتصر اتهامهم بانالام الجنس والجاسوسية والكراتيه .

اهالي حولا لا يخوضون معركة استبدال مدير مدرسة بمدير آخر . انهم يخوضون معركة رفض الاستسلام للمدير الرجعي المستسلم للعدو الاسرائيلي . معركة احتفاظ على مكتسبات الحركة الشعبية ضد هجمة السلطة واقطاعها وازلاها . والتدبير المتقاعده ضدهم حل المجلس البلدي . واحالة الهيئة التعليمية كلها على المجلس النيابي مما سوف يؤدي الى اقفال المدرسة وحرمان طلابها العلم . هكذا « تعنتي » دولة « التقدمية الإيجابية » باهالي القرى الامامية . وهكذا تساهم دولة « لبنان الأخضر » في تهمة الجنوب ونشر « النور والاشعاع » في ربوعه !

تحرك أجراء ومياومى الدولة

وهنا لنا الحق المشروع بان نسال من الذي ينم بكل ما ننذله ونعطيه من تمنا وعرق جيبنا فاذا تناولنا الحقوق المترتبة لنا كاجراء فائنا محرومون من حق الاستفادة من اجرة ايام الاحاد والاعياد والعطل الرسمية تنتقضى اجرا عن ايام العمل الفعلية التي تتراوح بين ٢٠ وال ٢٢ يوما في الشهر على مدار السنة واننا محرومون من حق الاستفادة من الاجازات المرضية والادارية وحق التناسب الى تعاونية موظفي الدولة بالإضافة الى حرماننا من حق الاستفادة من التدرج عن سنوات الخدمة والتعويض » .

١ - تصنيف جميع الآجاء الى الملك . ٢ - ان يأخذ هذا الملك بعين الاعتبار سنوات الخدمة السابقة للاستفادة من التدرج ٣ - البدء ببلد المراكز الشاغرة في الملك من الاجراء العاملين في وزارات الدولة . ٤ - حق الاستفادة من اجر ايام الاحاد والاعياد والاجازات المرضية والادارية والمالية رتبنا يصدر مرسوم التصنيف المشار اليه في البند الأول .

وبعد ذلك وجهت اللجنة نداء الى الشعب اللبناني بآسره تاشده الدعم والتأييد لمطالب اجراء القطاع المشروعة وقررت اللجنة الاتصال بكل المسؤولين لاطلاعهم على حقيقة وضعهم ولا شك بان وحي اجراء القطاع العام لخطه الدولة المتجاهلة لتضايهم والمعادية لصلحتهم قد عززته تجارب عمال القطاعات الاخرى التي علمتهم ان النضال وحده هو الكفيل باجبار الدولة على التراجع وتحقيق مطالب .



مجموعات الحرية .

بشلاثة مجلدات للأعوام ١٩٧١/٧٠/٦٩
من المجلد ٢٥ ليرة لبنانية (علاصايف البريد)
يرطب مءارة المجلة ويرسل بالبريد الجوي أو العادي



السبيل النضالي لوحدة وطنية راسخة

الفصل الرابع والاخير
بدأت الخطوة الاولى على طريق الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في مطلع عام ٦٩ . ممثلة بتجربة قيادة الكفاح المسلح ، وببداية من منظمات فتح ، الديمقراطية ، الصاعقة . وحينذاك كانت دائرة الاتفاق على البرنامج المشترك أضيق بكثير مما هي عليه الآن ، وتحديدًا تنحصر في نقطتين :

● الكفاح المسلح ضد العدو القومي الصهيوني .

● النضال لحماية المقاومة من مؤامرات وحيل التطويق والإبادة الرجعية (المباشرة) وخاصة على الساحة الأردنية ، مع تباين النظرة والاساليب بين هذه الفصائل لكيفية حماية المقاومة .

ان التطورات السياسية الفلسطينية والعربية والدولية على امتداد هذه السنوات، والتجربة الحسية ، البومية والفراتية ، في صفوف المقاومة والجماهير ، وخاصة القوى البورجوازية الصغيرة التي تعتمد السياسة التجريبية في اتخاذ المواقف وتفتقد الى السلاح النظري الثوري ... ان كل هذه التطورات أدت الى اتساع دائرة الاتفاق السياسي باستمرار على حساب تضيق دائرة الاختلاف،

والانتهازية « اليسارية » الوجه الاخر للبهنج والخط الانقسامى وظهرت على يد البمين ضمن خط « رفض بناء الوحدة الوطنية على قاعدة دائرة الاتفاق والبرنامج المشترك للتحرك الوطني الديمقراطي في هذه المرحلة ، ورفض بناء الوحدة على أسس ديمقراطية تنظيمية محددة . والاصرار بالمقابل على فرض الوحدة من جانب واحد وعلى أساس البرنامج الخاص السياسي والتنظيمي » . وهو بهذا يرفض الاعتراف بالتناقضات الواقعية الموضوعية ، الطبقيّة والإيديولوجية والسياسية ، القائمة في صفوف طبقات شعبنا الوطنية والتي تجد تعبيرها في فصائل المقاومة والمنظمات النقابية والمهنية . وفي هذه السياسة قفز اعتباري عن التناقضات القائمة وممارسة الوجه الاخر للوقوف اللائحدي (الانقسامى) وان ليس عبادة الوحدة الوطنية . فني الوجه الاول الانتزالي في اعتبار التناقضات بين الطبقات الوطنية « مرحلة التحرر عدائية ، تشاركية » وفسي الوجه الاخر الانتزالي « رفض الاعتراف بهذه التناقضات والقفز الاعترافي عنها » . وفي كل هذا انطلاقا من موقف إيديولوجي وطبقي يضع المصالح الطبقيّة الضيقة الانانية ، الذاتية الفردية (لفئة منظمة او افراد) فوق المصالح الوطنية العامة لجموع الشعب. كما ان الانتهازية « اليسارية » تنارس الوجه الاخر من سياستها الانقسامية (والذي يتخذ غطاء وحدونيا ديمافوجييا) باشتراط تسليم كافة قوى الجبهة الوطنية بقيادة

اليسار المسبقة لهذه الجبهة او لا وحدة وطنية . وهي بهذا تدلل عن جهل فادح بقوانين المجمع والتاريخ ، ولا تترك ان قيادة اليسار الثوري لاتحاد طبقات وقوى الشعب في الجبهة المتحدة مرهونة بفمالية اليسار وصحة خطه السياسي لحل معضلات مرحلة التحرر الوطني ومعرفة كيفية ادارة صراع مؤسس على المبادئ ضمن اطار الوحدة الوطنية . ومن خلال هذه العملية الجدلية تتلمس الجماهير وقواعد الثورة بتجربتها الخاصة والمباشرة يوما بعد يوم صحة سياسات اليسار وضرورات الائتلاف حولها لحل مشكلات الثورة والصراع الوطني الديمقراطي .

العوامل الإيديولوجية والواقعية لدحر الخط الانقسامى

وعلى طريق دحر الاتجاه الانقسامى (الانتزالي والاتحائى) شنت الجبهة الديمقراطية نضالا إيديولوجيا عنيفا ضد التيار الانتزالي « اليسارى » واليميني داخل حركة المقاومة وفي صفوف الشعب ، هذا التيار الذي يعتبر وجود التناقضات الطبقيّة والسياسية في صفوف الشعب تحول دون لقاء طبقاته الوطنية في مرحلة التحرر الوطني (لانه يراها تناقضات عدائية وتناحرية) . كما شنت الجبهة على امتداد الفترة ذاتها نضالا إيديولوجيا حادا ضد التيار الانتزالي « اليسارى » الذي يشترط قيادة اليسار المسبقة اساسا للتحالقات وبناء الجبهة

الوطنية ، وضد التيار الانتزالي اليميني الذي يريد فرض الوحدة من جانب واحد وضمن برنامج الضيق والخاص ، ويرفض اية وحدة وطنية الا اذا قامت على أساس الالتحاق والضم والاحتواء وتصفية القوى اليسارية والتقدمية ، هذا التيار الذي يتجاهل وجود التناقضات بين طبقات الشعب الوطنية فسي التعامى عنها ، مما يشجع تحولها الى تناقضات عدائية ويلحق اذبح الضرر بقضية الوحدة الوطنية .

ان الجبهة الديمقراطية لم تنف عند حدود النضال الإيديولوجي لدحر الاتجاه الانقسامى في صفوف الثورة والاتحادات النقابية والمهنية، بل انطلقت بكل ثقل بالمشاركة في كافة التحالفات الوطنية مهما كانت اولية وبسيطة، والنضال من اجل تطويرها وتعميقها ضمن قاعدة « التعامل مع الواقع القائم والنضال لتطويره وتغييره ثوريا وعلى أساس الصراع البدني ضمن اطار الوحدة » .

وعلى طريق هذا الصراع البدني الطويل النفس ، وبفعل التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية والأردنية خاصة والعربية عامة ، اخذت تنهاوى كل الادعاءات النظرية الانقسامية اليمينية « واليسارية » (الاتزالية والاتحائية) وخاصة بعد ايول ٧٠ وتموز ٧١ ، حيث انخرط التيار الانتزالي « اليسارى » بالتحالقات القائمة على أرض منظمة التحرير وفقد التيار الانتزالي اليميني كل مبررات دعوته . كما ان سياسة فرض الوحدة من جانبواحد والتعامى عن التناقضات الواقعية القائمة اخذت بالتفلس التدرجى على ضوء ارتباطها بالتجربة وحركة الواقع. كما اخذت تتكشف نسبيا قسرتها « الوحدوية » الديمافوجية ، مع ان هذا الاتجاه لا زال يشكل العقبة الاساسية في طريق انجاز وحدة وطنية ديمقراطية راسخة ، فنفضه لا زال كبيرا في صفوف المقاومة والمنظمات النقابية والمهنية والطابع العام لسياسته يقوم على تقديم مصالحه الضيقة الذاتية على مصلحة الوحدة الوطنية والاستئثار والتفرد بما أمكته ذلك .

المختلف عليها من على منبر مجلة داخلية مركزية للجبهة المتحدة تكون في مداول كل منظمات ومؤسسات الوحدة الوطنية . وفي هذا تجاوز لقوانين الجبهات الوطنية التي تضم اطرافا من مواقع إيديولوجية وطبقية متباينة تفترض تحديد برنامج القاسم المشترك للنضال المتحد من اجل تنفيذ واتحازه عبر مرحلة التحرر الوطني مع احتفاظ كل طرف باستقلاله السياسي الكامل والاحتكام للشعب في القضايا المختلف عليها نتيجة لتباين النظرة والاساليب تجاه العديد من برنامج القاسم المشترك ، حتى تتمكن قواعد الثورة وجواهر الشعب من فرض رقابة ديمقراطية على الجبهة المتحدة والاتفاف حول الخط الصحيح الذي تتصرف عليه الجماهير بتجربتها الخاصة والمباشرة ليصبح خط الجبهة المتحدة .

ان تقديم هذا النضال لم يتم تعبيرا عن كون البرنامج المرحلي كتيل بكل كافة قضايا النضال التكتيكية والاستراتيجية، فهدد مسألة سبقي موضع تباين وصراع ضمن اطار الوحدة نظرا لتباين الموقع الطبقي والإيديولوجي لقوى الثورة والطبقات الوطنية . ولذا فان هذا النضال قد تم لاسقاط كل الحجج الديمافوجية التي تزرع الاثام في طريق انجاز وحدة ديمقراطية حقيقية .

ومع كل هذا ورغم الموافقة الجماعية على البرنامج السياسي والتنظيمي ، فان التيار اللائحدي رفض الالتزام بهذا البرنامج وبأي لائحة تنظيمية محددة للعلاقات بين اطراف الوحدة الوطنية ، فهو لا زال يضع مصالحه الذاتية الضيقة فوق المصلحة الوطنية الشاملة لبناء الوحدة على اسس سياسية وتنظيمية ،

وطنية ديمقراطية محددة .

أسس الوحدة الوطنية
على ضوء جميع ما تم طرحه في الفصول السابقة ينضج ان بناء وحدة وطنية راسخة ، صلبة ومتماسكة يجب ان تستند على الاسس التالية التي اثبتتها تجربة ثورة شعبنا على امتداد تاريخه الحديث كما اثبتتها التجربة الراهنة للثورة ، وهي ذات الاسس التي استخلصتها تجارب الشعوب في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي واستندت بها في بناء وحدة الشعب والثورة الوطنية .

الوحدة والحلول السياسية والتنظيمية
اولا ان التناقضات الطبقيّة والإيديولوجية في صفوف الشعب حقيقة واقعية قائمة على غير المصور ، وبناء وحدة طبقات وتوى الشعب الوطنية يجب ان تنطلق من القرار بهذه التناقضات غير العدائية والتي يجب اخضاعها في مرحلة التحرر الوطني لمصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي والتناقض الاساسي المرتبط به مع الطبقات الرجعية التي تتأذى بالاستئصال للعدو او التعاضى معه . او تأخر على الثورة وتشن حملات التطويق والإبادة عليها .

ثانيا - ان حل هذه التناقضات يتم بالاسلوب الديمقراطي وعلى قاعدة الصراع البدني ضمن اطار الوحدة ، ولا يمكن حلها بالقوة او التعامى عنها .

ثالثا - ان الوحدة الوطنية يجب ان تتم على اساس البرنامج المشترك السياسي والتنظيمي الذي يشكل دائرة الاتفاق بين اطراف

الجبهة المتحدة .

رابعا - ان المواقف الطبقيّة والإيديولوجية المتباينة بين الطبقات الوطنية تترك اجمال مفتوحا لتباين النظرة والاسلوب في التعاملى مع البرنامج المشترك في حيز التطبيق ، كما ترك المجال مفتوحا للاختلاف حول العديد من القضايا خارج دائرة الاتفاق في مرحلة التحرر الوطني (والامثلة كثيرة في تاريخنا القريب كالموقف من السلطة الرجعية في الاردن، العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والأردني وقواهما الوطنية ، الموقف من مواقف الانظمة العربية الراهنة تجاه القضية الفلسطينية والمقاومة ... الخ)

ان حل هذا التباين والاختلاف يكون بالاحتكام الديمقراطي للجماهير وقواعد الثورة وهذا يتطلب حق كل طرف من اطراف الوحدة الوطنية بممارسة استقلاله الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي الكامل . وهذا الاستقلال بركائزه الثلاث هو وسيلة الاتصال بالشعب للاحتكام له . وبالتأكيد فان « الصراع الديمقراطي ضمن اطار الوحدة » هو المبدأ التفاضلي لتكثيف الجماهير من فرض رقابتها على خط الثورة وتصحيح اي نهج او ممارسة خاطئة بالتفافها حول الخط الوطني الثوري السليم والذي تتعرف عليه بتجربتها المباشرة والصحية .

خامسا - حل مشكلة الانقسامات فسي صفوف الشعب ، وفصائل الثورة والاتحادات النقابية والمهنية وبما يكفل تجنيد وتمتعة كل الطاقات الوطنية في مرحلة التحرر . وبذات الوقت اشراك كل طرف في كافة اطراف الوحدة الوطنية ضمن التفوذ الجماهيري الواقعي له وبعبدا عن كافة اشكال الانتزاع والديمافوجية السياسية والتنظيمية والمسلحة .

ان مبدأ التمثيل النسبي الذي يقوم على قاعدة الانتخاب كتيل بكل هذه الاشكالات. سادسا - وحدة كل المؤسسات الوطنية الوظيفية (القوات، الملبثيا، الادارة، الاعلام، التمثيل السياسي ، المالية) وعلى ذات الاسس الديمقراطية في العلاقات الداخلية وبدون تمايزات طبقية (مادية ومعنوية) في صفوف هذه المؤسسات (وحق كل فريق في المشاركة بالمسؤولية وعلى التمثيل النسبي والكفاءة التكنية الملتزمة بالثورة وبرامجها .

هذه هي الاسس المستخلصة من تجربة شعبنا وتجارب الشعوب الاخرى .

دروس في التجربة الفيتنامية
ان الثورة الفيتنامية الظافرة تعلمنا « ان المجمع الفيتنامي يكون في امة ، ولكنه كثره من المجتمعات ، يكون من عدة طبقات ذات مصالح متضاربة. ولكل طبقة موقعها التاريخي الخاص ، لذا فان حدة الشعور الوطني لدى طبقات الشعب في مرحلة التحرر الوطني تختلف حسب درجتها للمصالح القريبة والطبقة المشروعة ، ومدار وعي كل فيتنامي لمصالحه الشخصية وتضحيته بها » « ولقد شاهدنا الشعب الفيتنامي يقاسي الازل والمذاب تحت نير الاحتلال الاجنبي . لكننا كما نشاهد يوميا ابناء من هذا الشعب يتمتعون بالسعادة على حساب دم ودموع سواهم من الفيتناميين. ان المصالح الطبقيّة المتضاربة مصالح حيوية.. ذلك واقع تاريخي يتكرر يوميا في حياة الشعب الفيتنامي » .

« من هنا فان البحث في الجبهة الوطنية المتحدة بمعدل من الوعي الطبقي ضرب من التجريد ، وتمسك غريزي بالمصالح الطبقيّة الضيقة . ان المضمون الطبقي جزء لا يتجزأ من مضمون الجبهة الوطنية » .

« ان نظرة تلقىها على حركة التحرر الوطني لشعبنا في ظل الجبهة الوطنية ترينا بوضوح ما يلي :

١ - ان حركة التحرر الوطني قد نمت وتطورت بالارتكاز الى طبقات اجتماعية معينة.

٢ - ان هذه الحركة اتخذت اشكالا بسيطة او معقدة حسب درجة تبلور التمايزات الطبقيّة في كل جزء من اجزاء البلد .

٣ - ان كل طبقة اجتماعية وكل فئة من فئات الشعب ، قد عبرت عن موقفها الطبقي واتجاهها السياسي من خلال حركة التحرر الوطني نفسها .

« والدليل القاطع على ان حركة التحرر الوطني تنكس طباعا طبقيّا محددا هو ان الطبقات والحزاب السياسية المختلفة طرحت برامج مختلفة من اجل التحرر الوطني » .

« ان جبهة الشعب الديمقراطية هي جبهة وطنية بشكل عام ... ولولا قيام التحالف العمالي - الفلاحي داخل الجبهة الوطنية المتحدة ، لاستحال ارساء قاعدة شعبية وديمقراطية راسخة لهذه الجبهة او توسيع صفوفها » « لهذا فالتقاطعات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة ، لم تعجز فقط عن قيادة حركة التحرر الوطني الثوري في تاريخ الثورة الوطنية وانها عجزت اصلا عن قيادة اية حركة اصلاحية ذات طابع سياسي محدد ، ولذا سيدرك مفتقوا البورجوازية الصغيرة الذين يعيشون حياة شعورية وطنية غنية ، ان الطريق البروليتاري الديمقراطي هو طريقهم الوحيد ، وان الفكرة الديمقراطية المجردة التي حملوا بها ما هي الا فكرة ضبابية لا واقعية وتافهة . ومن هنا ان التمسك بالموقع البروليتاري وبخط البروليتاريا الديمقراطي ، وخدمة اامة وغالبية الشعب العامل - هي الشروط الفعلية لتوسيع الجبهة الوطنية وبنائها على اسس متينة راسخة وواسعة » (١) .

« في مرحلة التحرر الوطني ومن اجل تحقيق الوحدة ودعمها ، فان هناك بالضرورة صراعا بين وجهات النظر الخاصة لأعضاء الجبهة الممثلين لمختلف الطبقات الاجتماعية . ان وحدة من جانب واحد ، وبدون صراع ، ستنتهي في الواقع بتدمير الوحدة وبتصفية الجبهة الوطنية ، ان الصراع المؤسس على المبادئ، اي على أساس برنامج سياسي مشترك وبهدف تحقيق هذا البرنامج ، لن يؤدي الى تحطيم الوحدة او اضعاف الجبهة ، على العكس لذلك هو الشرط الاساسي لتعزيز الوحدة ولدعم الجبهة » (٢) .

في ان نذكر ان جبهة تحرير جنوب فيتنام تصم (٢٧) حزبا ومنظمة وهيئة واتحادا نقابيا ومهنا من بينها الحزب الشيوعي ، الحزب الاشتراكي ، الحزب الديمقراطي .

السبيل النضالي لوحدة وطنية راسخة الوحدة من أسفل هي الاساس

ان النضال الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي المركزي وحده لن يؤدي الى انجاز وحدة وطنية

١ - لي ذوان - السكرتير الاول لحزب العمال الفيتنامي ، الجبهة الوطنية المتحدة والدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الفيتنامية .

٢ - المشكلات الرئيسية - لي ذوان السكرتير الاول لحزب العمال الفيتنامي ، تقرير للجنة المركزية بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس الحزب ١٩٧١ دار الطليعة بيروت.

انجاز الوحدة من أسفل هو حَجَر الزاوية في صرح الجبهة الوطنية

ديمقراطية صلبة وبناءة جبهة طبقات وقوى الشعب الوطنية المتحدة ، فهو يحقق بالتناكيد بعض الخطوات على هذا الطريق من بناء التحالفات وتطويرها الى تقليص نفوذ البورات الانقسامية (العنصرية والاثنية) وشن المزيد من الحصار الايديولوجي لاعادتها النظرية ، ولكن هذا وحده لا يكفي وقفل الباب تماما بوجه التيار الانقسامى يجب ان يسمى في الشارع ، صفوف الشعب وقواعد الثورة وهذا يتطلب :

● تنمية وتوسيع الوعي الوطني الديمقراطي
والثوري الوائفي ، والقائم على ادراك
التناقضات بين الطبقات الوطنية واساليب
حلها بالوسائل الديمقراطية ضمن اطار جبهة
وطنية متحدة مؤسسة على الجاداي الستة
الواردة في هذا البحث وعلى الجذور الطبقية
الايدولوجية لهذه الجاداي المستخلصة من
تجربة شعبنا وشارع الوحدة الوطنية
المتعددة ، والتي تدعمها تجارب الشعوب
المناضلة من اجل انتاج مهمات التحرر الوطني
الديمقراطي .

● تشديد النضال الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي في صفوف الشعب وقواعد الثورة والتحركات النقابية والهيئات ضد التيار والمهج الانفصالي وسياسة الحصار والتحالفات اللابائنية من أجل تحرير وحذر كل التحركات النظرية المضادة لبناء وحدة وطنية ديمقراطية مسلحة بالبرنامج السياسي الذي اقتره المؤتمر الشعبي والجلس الوطني ويتنامج تنظيمي ديمقراطي ثوري يحدد العلاقات بين قوى الجبهة الوطنية ويعزز قدرتها على الحياة والتطور السياسي والعسكري والتنظيمي.

ان انتشار المناخ الوجودي النوري الواقعي
في صفوف الشعب وقواعد الثورة ومحاصرة
التيار الانقسامى يؤدي الى ممارسة الجماهير
دورها الديمقراطية الفاعل لانجاز الوحدة
الوطنية .

● **تشديد النضال من أجل تصفية**
التقسيمات في صفوف العمال والطلبة والمرأة والشباب والطوائف المهنية الأخرى باعتماد قاعدة الانتخاب وفق مبدأ التفعيل النسبي لكل القوى والاتجاهات التي شوه حجم نفوذ كل طرف واتجاه في هذه الأساط. وهذا يؤدي إلى وحدة ومشاركة كل القواعد الشعبية في مظهراتها الديمقراطية متحدة فيضاحالة الانقسام والتفرد السائد أو سياسة المحاور القوية.

● **تعزيز وتطوير أشكال التضامن القاعدية**

في الأراضي المحتلة والساحة الأردنية الخفيات والتجمعات الفلسطينية حتى توجد وبناء
أطر هجينة للحد من اسفلتصبح قضية
الوحدة حقيقة واقعية تفرض نفسها على
الأنظمة القيادية . ومبادرة الأطر القاعدية
يتوقف عليها نجاح هذه العملية التوحيدية .
إن البرامج المحلية للأطر القاعدية بجانب
البرنامج السياسي للحرر والنظير العام ،
ضرورة لتعديد مهام الأطر القاعدية وتأييد
تلاحمها مع جماهير الشعب بالانفصال المشترك
في كل المشكلات القائمة والتفوز بين تجمع
وأخر .

● مبادرة القواعد المقاتلة لبناء الهيئات
القائدية المحلية المشتركة ووضع الخطط الكلية
بوحدة حركة القوات تجاه العدو القومي او
لحد الهجمات الرجعية من الخلف .
ان هذه الخطوات الثورية
مستتافق مع النضالات المركزية
بالتنتيجة لبناء جبهة طبقات وقوى
الشعب الديمقراطية المتحدة ، اداة
شعبية للنظر والانتصار على جبهة
الاعداء المتحدة بالحرب الطويلة الامد
فيا ثوار فلسطين اتحدوا .

(انتہی)

الأراضي المحتلة

السياسة الاسرائيلية في افريقيا

الاسباب الحقيقية لفشلها

بعد انكشاف دورها الاستعماري

منيت السياسة الاسرائيلية حيال افريقيا
خلال الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٥٧-١٩٧٧
عدة نكسات متتالية . مما دفع اسرائيل للتفكير
بجدد باوقاف هذه السياسة ونتائجها بالنسبة
صالح اسرائيل والامبريالية الامريكية . ولم
يكن هذه النكسات التي اصابته اسرائيل في
افريقيا نتيجة لجهذ سياسي عربي رسمي ، او
نتيجة لرغبة دائمة مخفية في اكثر من قطر
عربي . بل كانت سوء السياسة الاسرائيلية
الاستعمارية ، واكتشاف دورها التخريبي هو
الذي ساهم بتقليص النفوذ
صهيوني عبر اقطار عديدة من القارة
افريقية .

فني كل من النوبيا وكينيا ، ولبيريا ،
ساحل العاج ، وغيرها تنتشر « خدمات »
إسرائيل . ويستثري فيها النفوذ الصهيوني
بشكل واسع ، بحيث يشمل مختلف القطاعات
صناعية ، والعسكرية ، والزراعية . حتى
تنظيمات الجهادية لم تكن بمنأى عن
صاحب الجهادية . ويغذ النشاط الإسرائيلي
أفريقيا وجنوب بكل أحدهما الآخر :

الوجه الاول يقوم على خدمة المصالح
احتكارية الامبريالية . والثاني ينفذ مخطط
احتكارات الاسرائيلية ، من اجل تأمين اوسع
نسواق الاستهلاك بوجه المنتجات

مؤتمر حزب المابام يقرر
ضم قطاع غزة ومشارف
رفع لاسرائيل

ابرزت قرارات مؤتمر مابام الذي
انهى اجتماعاته في الفترة الأخيرة
الطبيعة التوسعية المألزمة للصهيونية.
فقد قرر هذا الحزب والذي يقف على
(يسار) الماباي (الحزب الحاكم)
وبلغة من ناحية القوة العددية ، قرر
وبإغلبية كبيرة ضرورة ادخال مشارف
رفع في نطاق دولة اسرائيل واكثر من
ذلك فقد طالب مؤتمر مابام بتأمية
مستوطنات « أمية » في مشارف رفع .
واكد المؤتمر على ضرورة التوسع
الصهيوني الاستيطاني في مشارف رفع
بسبب موقع هذه الاستراتيجي الهام
لكونها تفصل بين قطاع غزة وشبهه

الاسرائيلية .
دوافع السياسة الإسرائيلية
في أفريقيا

يعود تاريخ التغفل الصهيوني في القسرة الى عام ١٩٥١ وتوطد عام ١٩٥٧ ، حيث نجحت بعض الوفود الاسرائيلية بعرض خدماتها وخبراتها على بعض الاقطار الافريقية . ثم تبع ذلك توافد عدد كبير من الخبراء الاسرائيليين ، بمختلف المجالات الحيوية ذات الاهمية الاسرائيلية بالنسبة للاميرالية الامريكية ، والاحتكارات الصهيونية .

ومنذ بداية التسلسل الاسرائيلي للقارة
الافريقية ، شعبت الولايات المتحدة الافريقية
هذه السياسة لاستخدام اسرائيل كذراع
امريكية خاصة بعد رحيل الاستعمار الفرنسي،
البريطاني عن عدن من القطار الافريقية .
فذلك يمكن ان تقف اسرائيل بوجه المد
التصوري في القارة الافريقية ، وللحيلولة دون
جاء اي تغيير على مجرى السياسة
الخارجية لبعض الاقطار المستقلة تجاه الولايات
لتتخذ الامريكية .

لقد اعتبرت أمريكا وجود « إسرائيل » في
مرفئها القوة الثالثة التي تستطيع تثبيت
إقدام الاستعمار الكولونيالي الجديد . ولم
تدور إسرائيل كوسيط كولونيالي عرضا ،
بل ما كان استورا احر لنفس السياسة
الامبريالية الاستعمارية في القارة ، لضمان

مؤتمر حزب المابام يقرر ضم قطاع غزه ومشارف رفح لاسرائيل

أبرزت قرارات مؤتمر مابام الذي أنهى اجتماعاته في الفترة الأخيرة الطبيعة التوسعية اللازمة للصهيونية. فقد قرر هذا الحزب والذي ينفذ على «يسار» المايبي (الحزب الحاكم) ويليه من ناحية القوة العديدة ، قرر وبإغلبية كبيرة ضرورة انخراط مشارف ريف في نطاق دولة إسرائيل وأكثر من ذلك فقد طالب مؤتمر مابام بإقامة مستوطنات «أمية» في مشارف ريف . وأكد المؤتمر على ضرورة التوسع الصهيوني الاستيطاني في مشارف ريف بسبب موقع هذه الإسرائيتيحي الهام لكونها تفصل بين قطاع غزة وشبه جزيرة

استمرار النهب وإدامة الاستغلال، والاضطهاد
للمعسوب الأفريقي. يبرز هذا الدور من خلال
كون النشاط الصهيوني في أفريقيا مكملاً
للتشاط الاستعماري، أو كبديل لهذا النشاط
بعد حصول الدول الأفريقية على استقلالها
السياسي.

وعلى هذا لم يكن الخوف من العزلة أو اعتبارات استاتية هو الدافع الاساسي للوجه الاسرائيلي المكث باتجاه افريقيا بقدر ما كان يكن في طبيعة اسرائيل نفسها كقوة استعمارية وسيطة تستجيب لطلبات مصالحها الخاصة ومصالح حلفائها الامبرياليين . وما يلتفت النظر في اشكال الوجه الاسرائيلي في افريقيا ليس هو حجم المساعدات بل في نوعية المجالات التي استهدفها النشاط الصهيوني . فالتركيز الاساسي الصهيوني انصب على النواحي الاقتصادية ، والمسكرية ، والزراعية . والدوافع الاقتصادية الاسرائيلية تجلت في اعتبار افريقيا سوقا استهلاكيا كبيرا للمنتجات الاسرائيلية وللاستفادة من الموارد الخام الاولى . كما يلاحظ ان دور المساعدات

المسكينة كان يحتل المكانة الأولى في نطاق اهتمام إسرائيل بأفريقيا . علما ان حجم العلاقات الاقتصادية الثنائية بين اي قطر افريقي واسرائيل كانت تفره حجم العلاقات العسكرية وطامعا . ويمكن اعتبار انشياء نموذجيا لهذا النوع من العلاقات حيث لعبت العسكرية الإسرائيلية دورا هاما في تعزيز العلاقات المتبادلة بين اسرائيل وبعض الاقطار الافريقية الاخرى ، وعلى وجه الخصوص يتنوع ذلك في البلدان التي تشتمل فيها ثورات التحرر الوطني (جنوب افريقيا — تشاد — ليبيا — غينيا) . وعنفيد من كل ذلك ايضا في كسب اصدقاء سياسيين جدد لتزويجهم في خدمة السياسة الخاصة في مختلف المحافل والهيئات الدولية الاخرى (الامم المتحدة) .

اشكال التوجه الاسرائيلي في افريقيا

وتحت اسم البرامج « الانمائية » الموجهة يجري استغلال بوارد القارة افريقية . لقد استطاعت اسرائيل ان تحول عددا من الشركات الجديدة في القارة تحت ستار شركات مختلطة ، وساهم الراسمال الصهيوني والايرويكي في السيطرة على هذه الشركات . وبذلك ضمن السيطرة الفعالة على مختلف المرافق الاقتصادية . وقد ساهم الخبراء الاقتصاديون الاسرائيليين في ربط اقتصاد البلدان الافريقية بعجلة الاحتكارات الامبريالية . ان تخلق البلدان الافريقية اقتصاديا ، والموقع الجغرافي القريب من ايالات جملا افريقيا موردا للواد الأولية وسوقا استهلاكية للتجارة والصناعة الاسرائيلية . وتذكر انعام



ان واردات اسرائيل من افريقيا اكبر من صادراتها ، ويلاحظ ان الصادرات الاسرائيلية الى افريقيا في السنوات الاخيرة بدأت ترتفع ففي عام ١٩٦٧ بلغت ٢٤٦ مليون دولار بزيادة قدرها ١٥ بالمئة عن عام ١٩٦٦ . بالمقابل ارتفعت اللواردات من افريقيا الى اسرائيل من ٢٧٠ مليون دولار عام ١٩٦٧ الى ٣٠٢ مليون دولار عام ١٩٦٨ اي بزيادة قدرها ١٠٢ بالمئة .

هذا الارتفاع يوضح طبيعة السياسة
الكولونيالية الاسرائيلية في استيراد المواد
الخام بأسعار زهيدة ثم إعادة تصديرها كمواد
مصنعة ذات طابع استهلاكي . وتعتبر
النسوجات واللباسة والأكوابية والاثاث
والاسمنت من أهم المواد المصدرة الى افريقيا.
ينبأ تسود اسرائيل المان ، والتجسبات
الزراعية الاولى ، وتعتبر الاسلحة من أهم
المواد المصدرة الى افريقيا « جنوب افريقيا -
تشاد - اثيوبيا » .

دور المخابرات الامريكية

ان كافة المساعدات المالية ، وبرامج التنمية
المروضة لافريقيا كانت تتم بفضل الابرارالية
الامريكية ، وبواسطة عدة منظمات دولية ،
ترتبط بوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .
فقد جاء في إحدى الدراسات القديمة من قبل
وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية عام
١٩٥٩ ان « دور اسرائيل كقوة ثالثة ينبغي ان
يدعم عن طريق استعمال التقدم التقني . اذا
ارادت دولة من العالم الحر ان توسع
مساعيها لافريقيا بامكانها تقديم حزمة من هذه
المساعدات عن طريق اسرائيل بسبب العلاقات
الخاصة التي تجعلها - اي اسرائيل - مقبولة
من عدد كبير من الدول الافريقية » . وعلى
هذا ففي الفترة الواقعة بين عام ١٩٥١-١٩٦٢
تلقت اسرائيل من امريكا مساعدات فنية
بقيمة ١٥ مليون دولار لتلشون افريقيا وبين
عام ١٩٥٠ - ١٩٦٤ قدمت المؤسسات
المختصة في الامم المتحدة مساعدات بمائتة
بقيمة ٥ ملايين دولار لدعم البرامج الاسرائيلية
في افريقيا . هذا عدا المساعدات الامتانية
الغربية ، والفرنسية ، والبريطانية .
كوبنت ذات اسرائيل في افريقيا

فيما يخص بالتواهي الزراعية فقد اتبع نفس الأسلوب المطبق في الأراضي المحتلة . فقد نعتف اسرائيل باتجاه اقامة (كيبوتات) تحت اشراف عسكريين اسرائيليين . وتم تطبيق هذا النموذج في ١٣ قطرا افريقية تحت شعار « بناء الامة » على اعتبار ان نموذج « الكيبوتز » يعتبر نموذجا للنسبة للبلدان المحتلة . وبنفس الوقت طبق الطريق امام اي نموذج اخر للجماعات الزراعية ، واستطاعت اسرائيل بفضل هذه السياسة الاستفادة من مختلف الحاسيل الزراعية الافريقية التي نتجهاها (المسحوق - جوز هندي - لدغ القاعدة الصناعية الاسرائيلية ، ونوفر المواد الأولية اللازمة لها . وبين كل الادوار التي تمثها اسرائيل في افريقيا ، يحتل الاهتمام بالجانب العسكري جزءا كبيرا في البرنامج الاسرائيلي ازاء افريقيا .

وينصح المخطط الزامي الى غرس ركائز الاستعمار الجديد في القارة الافريقية وتثبيت اقدامه ، وضمان صلابته بواسطة جيوش الدول الضعيفة نفسها التي معظما تلقى تدريبات عسكرية في اسرائيل ، او تدربت بواسطة خبراء اسرائيليين في بلادهم وبفئس الوقت وبواسطة نفس القوات يتم اجهاش حركات التحرر الافريقية ، وقمع اية تنظيمات

البقية على الصفحة "١٥"

هل تفتح العودة الى المفاوضات السرية
في باريس بين لودوك تو وكيسنغر في ٨ ك ،
فرصة جديدة امام مساعي السلام ، وذلك بعد
انقطاع المفاوضات لمدة شهر كامل ومن بينها
١٢ يوما شهدت تصعيدا المتعينين الأمريكين
للعملية على قيام الديمقراطية ؟ هذا هو
المسؤول المطروح الان .

لا شك بان إعادة توكيد الطرئين اواقفهما السابقة على التصعيد المبكرى بتاريخ ١٨-١١-٧٢ ، والوضع القائم فى فينسان ، لا يدفعان الى التناول : فيكسكون لا يزال يصر على احتلال مواقع قوّة فى الافاضات ، ولا ينعى ذلك سوى سعيه الى قلب موازين القوى السياسية والمسكرية راسا على عقب ، وهو ما يدفعه الى مضاعفة افعاله التخريبية وتتركه للانفصاليات المضغوطة ، وان كان لا يجنى من ذلك الا هزائم تزداد وضوحا .

وقد باتت ادعاءات حكومة نيكسون حول استمرارات الفيتناميين للثأر بعد القصف الأخير، على حقيقتها، حين أعادت هانوي والحكومة الثورية المؤقتة النكديت، بمناصفة هذه الجولة الجديدة من المفاوضات، في باريس، على أن تحقيق السلام في فيتنام إنما يتوقف على توقيع الطرف الأمريكي لاتفاقية ٢٠٠١٧٢، واكتدت تمسكها بما تضمنته هذه الاتفاقية من اعتراف بالوعدة القوية لفيتنام بحق شعب الجنوب في تقرير مصره.

ولا حاجة للقول أنه ليست لدى الفيتناميين
المساكين أية أوامير حول الموقف المزدوج ،
وهم يعملون على تدعيم أجهزة الدفاع الحصرية
للطيران في المدن وفي سائر أنحاء البلاد ، وعلى
إخلاء مدينتي هانوي وهاونغ من سكانها فيما
يعد الضروريين منهم للمعاش والمأوى ، وعلى
المبدأ توزيع السكان والمرافق الحيوية ومصادر
الماء وتشييدها ، والذي يبرهن عن فعالية نه
للمارك الأخيرة . أما الجانب الأميركي ، فانه
يأخذ في تهديداته بالعودة الى القصف المكثف
إذا هو لم يمس جديدة الطرف الفيتنامي
الفاوضات اري ، كما يفهمها نيكسون :
لاستعداد للارواح والتخلي عن جنوبي فيتنام
حكم يو العميل وخادم الامبريالية الايمن ، بل
من هذه التهديدات تطلق على لسان نيكسون
نفسه حين يقول « ان عمليات القصف انما
لقلت وهي لم توقف نهائيا » !

فعلی الرغم مما أثبتته التجارب ، من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ ، ومما ثبت على مراحل ثلاث خلال بزد على العماء الموالات ، ومما اتضح أخرا ، من عدم فعالية أحداث القصف الكثيف في فينما الشمالية ، عسكريا وسياسيا في عظم ارادة الشعب الفينماي وتصميمه على قتال ، فان نكسون لا يزال يعتقد على هذا سلاح القديم لضرب النضال التحرري للشعب الفينماي ، متحديا بذلك ارادة شعبه وشعوب العالم جمعاء .

ان كل الدلائل تشير الى ان تعليق عمليات
نصف والعودة الى مفاوضات باريس لا

فیستنام

العودة الى المفاوضات خدعة

جديدة لنيكسون

هل تفتح العودة الى المفاوضات السريّة في باريس بين لودويك تو وكينسفر في ٨ ك ٢ ، فرصة جديدة امام مساعي السلام ، وذلك بعد

يشكلان سوى خدعة جديدة يقوم بها نيكسون ،
على غرار خدعته الانتخابية في تشرين الاول
الماضي والتي تحكيها ايضا حاجات داخلية :
نميع حملة الاحتجاج على القصف الوحشي
واستمرار الحرب التي كانت تنذر بالانسان ان
على صعيد الراي العام او على صعيد
المكفرس .

الا ان حملة التنفيذ بسياسة الادارة
الامريكية مستمرة داخل الولايات المتحدة وفي
سائر انحاء العالم : من التخضير لمسيرة كبرى
في ٢٠ ٢٠٠٠ ، وحملة الديمقراطيين والجمهوريين
الناشطين لاستئجار الحرب داخل الكونغرس ،
ومطالبتهم بالقضاء على الانعادات الخاصة لحرب
فيكتام ، الى حملة الصحف الليبرالية على
نيكسون ، التي جعلت تايمنز مثلا (...) .

وفي الخارج ، تتوالى مذكريات الاحتجاج التي توجهها الحكومات تحت ضغط الرأي العام في بلادها ، كما تستمر المظاهرات الشعبية واعمال المقاطعة للسفن الاميركية (لاسيما في أستراليا ..) .

وذلك كله ، انما يشر الى ان أية خدعة جديدة يقوم بها نيكسون سوف تواجه ، الى جانب المقاومة الشعبية الفعالة ، سحق الرأي العام العالمي ونيديه الشديد .
- واني الاعترافات البكتريوتيرة المضاعدة لثيو العميل في جنوبي فينهام لتراشق مع تصيد امياده الاميركيين للحرب وبتكرهم لانقياق السلام . فينهام يتراجع نيكسون عن البنود الاساسية لانقياق ٢-١-٧٦
تضمنت الاعتراف بالحقوق القومية للشعب

الفيثامي وبحق تقرير المصر لاهالي الجنوب ، وهو ما نصت عليه اتفاقية حيف في ١٩٥٤ ، ولكل هدف فرض سيادة حكم نيو على الجنوب ، يقوم هذا الاخر بالترويج لغمبة الاعتراف بوجود (فيثاميين) فينبام الديمقراطية وعكمه في الجنوب) . ومن اجل البرهنة عن سيادته على الجنوب ، يعمل نيو ، في المناطق الضئيلة التي ما زال يسيطر عليها على تصعيد قبعه الوحشي بحق الجماهير الشعبية والحركات الوطنية والمجاهدة للحرب العدوانية التي يشنها الاميريكون . ففي الوقت الذي تقصف فيه الادارة الامريكية فينبام الديمقراطية بكثافة ، كان نيو ، يتدرج بالحاصلات الخاصة التي ماتت فيه منذ حزيران ، ليصدر (قانونا للاحزاب) يحل فيه جميع الاحزاب في ما عدا ٣ احزاب موالية للحكومة ولادارته العميلة . وهذا التدبير الذي يأتي في سياق خلق المعارضة الديمقراطية والوطنية الشرعية في البلاد عبر سجن عشرات الالاف ممن كراذرها ومناضليها وعمليات التفرقة الجسدية التي تباس في معسكرات التجميع ، وخرق الصحافة

الامراض ، انما يهدف بتصفيته لكافة مظاهر « الحياة الديمقراطية » في الجنوب ، الى اقلع جذور القوة الثالثة كحركة سياسية في البلاد وبالتالي الى تجريد الصيغة السياسية التي تضمنتها اتفاقية تشرين الاول المتعلقة بالتخفيض للانتخابات العامة التي نلتها وقف إطلاق النار ، من كافة مضامينها .

ومن الواضح ان نوعية السلطة في الجنوب هي التي تحكم بميلها التوحيد التدريجي - او استمرار التجزئة - لقسمي فيتنام ، اي انها تتعلق بعبء حق شعب الجنوب في تقرير مصيره اساسا . ولا شك ان تصاعد ديكتاتورية حكم نيو العميل الانا يمكن تخوفه من صيغة تطبيق هذا المبدأ ، والتي تضمن عليها اجراءات تشرين الاول ، اي على يد مجلس اتثالي من ثلاثة اطراف ، ما كان يهدف بكل تأكيد باسقاط حكم نيو العميل وادارته على المدى القريب ، حين تمنح الجماهير حق التعبير الحر عن ارادتها . ان هذه الحماية التي وضعتها في المقدمة احتيالات وقف إطلاق النار في ٢٠١٢ ، هي التي يريد نيو ومن ورائه ان يكون ان يحول دون وقوعه في الاوضاع في الاطراف والمقرى القينائية حتى تسقط جبهة التحرير الوطنية والحكومة النورية المؤقتة بشكل واضح وحيث توجد مناطق واسعة لا تدخلها القوى العميلة سوى ٦ أو ٧ ساعات في اليوم ، وحيث تم حظر استيراد الاغذية الصغرة والسماوية والخضراء بهدف منع السكان من صنع اعلام جبهة التحرير الوطنية ، ووضع المدن التي لا تستتب سلطة نيو فيها الا بعشرات الاف من الاعتقالات والتنصيفات الجسدية للسكان المناهضين للحرب وللحكم العميل (الماحدين أي القوة الثالثة) ... انما تلقي ضوءا كاشفا على حقيقة الوضع في جنوبي فيتنام وعلى اسباب عودة محور نيكسون - نيو الى تصعيد عدوانته .

أقد لقيت عمليات تصعيد الحرب في أواخر كانون الأول الرد الحاسم من قبل المقاومة الشعبية في فينتام الديموقراطية وشكلت ، على نقض توقعات نيكسون ، نصرا جديدا للفييتناميين الذين يعودون الى التفاوض لا من موقع المهزوم بل من موقع الذي اوضح بجلاء قدراته النضالية والدفاعية . اما تصاعد ديكاتوروية الحكم المميلي في الجنوب ، وهي الوجه الآخر لتصاعد العدوانية الامريكية ، فانها تجاهه الان اعنف مقاومة من قبل الثوار حيث قتل هؤلاء بنوسبع عملياتهم لتشمل الداهيات الاربعة التي اقيمت خلال ما عرف « بهجوم الـ ٧٢ » : ومرة اخرى ، فان نيكسون سوف يجد نفسه مضطرا للتعامل مع ميزان القوى السياسي والعسكري الفعلي في الجنوب وهو لن يجده في صالحه بكل تأكيد !

الدولة في المجتمعات الحديثة الاستقلال

دور البرجوازية

«الوطنية» قبل الاستقلال وبعده

هذا هو الجزء الثالث من دراسة حمزه علوي عن الدولة في المجتمعات الحديثة الاستقلال . وهو يتناول قضيتين هامتين بالنسبة لكل البلدان المتخلفة : البرجوازية المسماة « وطنية » — دورها قبل الاستقلال وبعده — وقضية طغيان النزاعات العرقية والطائفية واللغوية على سياسات المجتمعات الحديثة الاستقلال .

هناك معنيان في الاديبيات الماركسية لفكرة « الاستقلال النسبي » لعناصر البناء القوي (كالدولة مثلا) في علاقتها بالقيادة الاقتصادية للجنم (علاقات الإنتاج) ، يجب توضيحها الآن . المعنى الاول فلسفي : ان المادية التاريخية لا تعتبر ان عناصر « البناء القوي » محكومة بطريقة آلية بالقيادة الاقتصادية ، بل تعتبر ان الاتر التكويني للقاعدة الاقتصادية هو العامل المقرر للبناء القوي ، في التحليل الاخر ، عبر عدد من الوسائط المركبة .

من هنا ان ظاهرة الاستقلال النسبي لجهاز الدولة في المجتمعات الحديثة الاستقلال ظاهرة مختلفة عن التي ظهرت في الحالات التاريخية التي تتناولها النظرية الماركسية الكلاسيكية عن الدولة . ان نسبة الاستقلال لدور الفئة البرجوازية العسكرية في المجتمعات الحديثة الاستقلال تعود لكون هذا الدور يقرر على قاعدة مجتمع طبقي ، وليس خارجه ، من اجل الحفاظ على النظام الاجتماعي المرتكز الى مؤسسة الملكية الفردية والذي يوحد الطبقات الاجتماعية المالكة والمتصارية المصالح . ان هذا الالتزام المشترك يضع الفئة البرجوازية العسكرية في صلب التركيب الاجتماعي ، غير ان سبب الاستقلال النسبي لدور البرجوازية العسكرية هو انه ما من طبقة بغيرها تستأثر بالسيطرة عليها بعدما ترفع عنها سيطرة البرجوازية الاستعمارية ساعة نيل البلد استقلاله . ولا يقوم هذا الاستقلال النسبي على هذا الشرط السلبي قط . وانما يقوم ايضا على شروط ايجابية مستمدة من التداخلات الواسعة النطاق للدولة في اقتصاديات البلدان الحديثة الاستقلال عن اي وضع تاريخي آخر . والواقع الرقابة — حيث تكن المصالح الرأسمالية للبرجوازية — وعن طريق الاستحواذ المباشر لقسم هام من الفائض الاقتصادي والتصرف به . ويشكل هذان العاملان الاسس المادية القائمة بذاتها لاستقلالية البرجوازية العسكرية ...

التوسط بين ثلاث مصالح

ان الذي يسمح للبرجوازية العسكرية بلعب دور الوسيط بين المصالح المتنافسة للطبقات المالكة في البلدان الحديثة الاستقلال هو ان المصالح المتباينة لهذه الطبقات والارتباط فيما بينها تخلف نوعيا عنها في الظروف التاريخية الاخرى التي ارتكزت اليها النظرية

للماركسية الكلاسيكية عن الدولة . فهذه المصالح المتباينة ، تنفسي منها صفة التناحر والتنافس ، وتصبح متنافسة مع امكن التوفيق فيما بينها . ترى النظرية الماركسية الكلاسيكية في المستعمرات تصالفا بين البرجوازية الاستعمارية والبرجوازية الكومبرادورية المحلية (لكونه من تجار تكل نشاطهم نشاطات البرجوازية الاستعمارية) والطبقة « الاقطاعية » المالكة للارض ، كما تعتبر تلك النظرية ان مصالح البرجوازية « الوطنية » الصاعدة تتناقض ، على نحو جذري ، مع مصالح البرجوازية الاستعمارية . من هنا تعتبر ان الانعقاد من الاستثمار هو افتتاحت للنشوة الوطنية الديمقراطية ذات الطابع المعادي

للاستعمار والاطماع ، بوصف هذه الثورة مرحلة تاريخية ضرورية من مراحل تطور المجتمع المتحرر من الاستثمار . وننظر هذه النظرية الكلاسيكية الى الدولة بعد الاستقلال على انها اداة البرجوازية الوطنية الصاعدة التي تحقق هذه الطبقة من خلالها هدفها التاريخي . ولكن ليس هذا ما نشهده في المجتمعات الحديثة الاستقلال . وهذا ما يلاحظه بول باران مثلا حين يقول : « ان البرجوازية ، اذ تجابه بالبرا شع الثورة الاجتماعية لا تلبث ان ترد بسرعة وشراسة ضد حليف الامس وعدو الغد للدود (البرولتاريا الصناعية والفلاحين) .

والواقع انها لا تتردد في التحالف مع العناصر الاقطاعية التي تشكل العنصر الرئيسية امام تطورها ذاته ، ومع الحكام الاستعماريين الذين اطاحت بهم حركة التحرر الوطني لتوها ، ومع المجموعات الكومبرادورية التي يتهددها انسحاب اسباده السابقين من الساحة السياسية » .

صحيح ان التحديات الجديدة التي تطرحها الحركات الثورية تشكل عاملا بالغ الاهمية في البلدان الحديثة الاستقلال لدفع الطبقات المالكة الثلاث الى الوقوف في صف واحد للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم . لكن الوحدة السياسية لهذه الطبقات الثلاث مستحيلة التحقيق لو كانت الناقضات فيما بينها تناقضات عداية . وتتحقق هذه الوحدة بسبب اختلاف التركيبات البنوية التي تميز الوضع في البلدان الحديثة الاستقلال عن اي وضع تاريخي آخر . والواقع ان تشديد « باران » على ان اعادة توحيد الطبقات المالكة من اجل الدفاع عن النظام الاجتماعي القائم يشكل ترجاعا للبرجوازية الوطنية عن دورها التاريخي المعادي للاستعمار والاطماع ، لا بل تخليا صريحا عنه ، عندما تواجه هذه البرجوازية الوطنية بتحديات بورية لا تقوى على الصدي لها بغيرها — ان هذا القول يغفل الاختلافات الاساسية في التركيبات البنوية بين المجتمعات الحديثة الاستقلال والبنوية بين المجتمعات القديمة التي ترتكز عليها النظرية الكلاسيكية حول دور البرجوازية الوطنية والذي يسمح بالاتفاق بين البرجوازية المحلية

والطبقات « الاقطاعية » المالكة للارض هو ان مهمة التحرر الوطني قد انجزت وان البرجوازية الاستعمارية قد أُرست الاساس لقيام الدولة القومية ووضعت الاطار المؤسسي والقانوني للنظور الرأسمالي . والبرجوازية المحلية ، في هذه الحالة ، لا تواجه المهمة التاريخية التي واجهت البرجوازية الاوروبية — مهمة اخضاع السلطة الاقطاعية لهدف بناء الدولة القومية . بل بالعكس تماما ، فالتبقة « الاقطاعية » المالكة للارض تكمل الاهداف السياسية للبرجوازية المحلية في ادارة دولة الاستقلال « ديمقراطيا » ، اذ تلعب دورا رئيسيا في عقد الصلات بين الدولة المركزية والسلطات المحلية في المناطق الرئيسية التي تسيطر عليها . فعلى صعيد هذا الوضع المحلي تلعب الطبقة « الاقطاعية » المالكة للارض دورا هاما في « انحاء » القوى القابلة للنشوة ، فتساعد بذلك على الحفاظ على « التوازن السياسي » لنظام ما بعد الاستقلال .

« الثورة الخضراء »

اما بالنسبة للارحة الاقتصادية ، فان المهمة الجوزة للعلاقة بين البرجوازية المحلية والطبقات « الاقطاعية » المالكة للارض في المجتمعات الحديثة الاستقلال ، خاصة في اطار نمو الزراعة الرأسمالية تحت رعاية كبار ملاكي الارض وليس بالتعارض معهم ، تزيل حاجة البرجوازية المحلية للقضاء على الطبقات « الاقطاعية » المالكة للارض خدمة لاغراض النمو الرأسمالي . الا ان موقع الطبقات « الاقطاعية » المالكة للارض ومصالحها قوبلت بتحديات من داخل المجتمع الريفي ومن القوى المدنية « الرأبكالية » — وللد على مثل هذه الضغوط بذلت بعض البلدان جهودا كبيرة لادخال الإصلاحات الزراعية بعد الاستقلال . الا ان هذه الاجراءات كانت عديمة الجدوى عموما ، مع ان فشلها لم يعق تطور البرجوازية المحلية . وفي السنوات الاخيرة قامت في جنوب آسيا « ثورة خضراء » ترتكز الى استراتيجة تكوين نخبة متقدمة من المزارعين . وقد اسهمت هذه « الثورة » في حل المسألة الرئيسية التي تواجه البرجوازية المحلية : مسألة زيادة الفائض الزراعي المطلوب من اجل التصنيع وتوسع المدن ومن اجل توسيع السوق المحلية للسلع المصنوعة . هكذا تقلصت الضغوط من اجل الجوه الى اعمال ثورية ، وتكاثرت فرض المساومة . غير ان التناقضات لا تزال قائمة . ذلك ان استراتيجة البنية الزراعية تعظم تركيب المجتمع الريفي مما قد يؤدي الى نتائج تتعدى الريف ذاته وهذا النمو للتوى الاجتماعي « الخربة » في المناطق الريفية — الذي يقدم مساهمة كبيرة للحركة الثورية ، يثر الفتل في اوساط البرجوازية وينفعها الى تحييز التحالف الرجعي مع الطبقات « الاقطاعية » المالكة للارض من اجل الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم ، بدلا من ان تساهم في تنمية القوى الساعية للاطاحة بالطبقات المالكة للارض في الريف .

اما بالنسبة الى العلاقة بين البرجوازيات الاستعمارية والبرجوازيات « الوطنية » في المجتمعات الحديثة الاستقلال ، فانها مختلفة ايضا عنها في المجتمعات التي يقوم عليها التحليل الماركسي الكلاسيكي . تفترض النظرية الماركسية الكلاسيكية وجود تناقض اساسي بين هاتين البرجوازيتين . وتستنتج من ذلك ان الثورة « البرجوازية الديمقراطية » في المستعمرات ، التي يشكل الاستقلال مرحلتها الاولى ، سوف تكسب بالضرورة طابعا معاديا للاستعمار . صحيح طبعنا ان البرجوازية المحلية تلعب دورا هاما للاستعمار وتسهم في حركة الاستقلال الوطني ضد السلطة الاستعمارية ، ولكن غفط الى من نيل البلد استقلاله . ذلك ان الوضع بعد

الاستقلال يشهد تحالفا واتجاهات جديدة للبرجوازية المحلية ولما كان يشكل الطبقة الكومبرادورية ، من تجار ومقاولي بناء وغيرهم . فالكومبرادور ، لعجزهم عن المنافسة المتكافئة مع الشركات الاحتكارية الأجنبية ، يبدؤون بالمطالبة بالتضييق على نشاطات الشركات الأجنبية ، وبخاصة في المجالات التي يطمحون هم بالعمل فيها . هكذا يكتسيون — اي الكومبرادور — موقعا جديدا « معاديا للاستعمار » . فمع نمو البرجوازية « الوطنية » وطموحها لتوسيع مصالحها والانتقال من الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا بسيطة كالنسيج مثلا ، الى الصناعات التي تتطلب ارفع الوسائل والاكتشافات التكنولوجية كالصناعات البتروكيماوية والاسمدة وغيرها ، نجد هذه البرجوازية نفسها محرومة من منطلبات التكنولوجيا المتقدمة . فمواردها المحدودة ومخالات عليها تتحول دون تطورها لتكنولوجيا خاصة بها دون اي مساعدة خارجية . من هنا تلجأ هذه البرجوازية ، في سبيلها وراء الوسائل التكنولوجية المتقدمة ، الى التعاون مع برجوازيات الدول الاستعمارية او مع الدول الاشتراكية . وهي تقوم بذلك دون ان تدرك ان شروط هذا التعاون سوف تعيق نموها

لاحق . هذا يعني ان ما يسمى البرجوازية « الوطنية » ترداد اطلاقا على البرجوازيات الاستعمارية الجديدة الأجنبية ، مع نموها واتساع مصالحها.

التعاون غير المتكافئ

ان مفهوم البرجوازية « الوطنية » المفروض فيها ان يزداد عداؤها للاستعمار مع نموها ، بحيث تتفقم تناقضاتها مع هذا الاستثمار ، مفهوم مستخرج من تحليل التجربة الكولونيالية ، وليس تجربة المجتمعات التي نالت استقلالها . هنا تصبح العلاقة بين البرجوازية المحلية والبرجوازية الاستعمارية علاقة تعاون ، لا علاقة تناحر . غير ان التعاون ليس متكافئا ، بل هو متراتب ، ذلك ان البرجوازية المحلية في مجتمع حديث الاستقلال تمثل في علاقتها بالبرجوازيات الاستعمارية دور الوكيل الخاص . والطابع المناهض للاستعمار الذي كان يسم البرجوازية « الوطنية » المحلية يتغير الى طابع التعاون مع الاستثمار في المجتمعات الاستقلالية . وتتمن البرجوازيات المحلية في المجتمعات الحديثة انبرجوازيات الاستعمارية تعاونها مع البرجوازيات المحلية في التناقضات التي تواجهها ، وهذه المباشرة . لذا فان شروط التعاون بين البرجوازيات المحلية والبرجوازيات الاستعمارية الجديدة ليست كاملة في البنية القويمة فقط ، وعلى الاخص في خطر الحركات الثورية الذي يشر اليه « بول باران » ، وانما هي متوافرة ايضا في القاعدة الاقتصادية ، وعلى الاخص في سمي البرجوازية المحلية وراء التكنولوجيا الضرورية لمعاليها الاقتصادية . ويجب التشديد هنا على انه اذا كانت تنشأ ، في هذه الحالة ، علاقة تعاون وثيقة ومترابطة بين البرجوازية « الوطنية » المحلية والبرجوازيات المحلية ، فان هذا لا يؤدي الى اندماجها في طبقة واحدة . فمفهوم « التعاون » يشير الى اختلاف الواحدة عن الاخرى ، و « التراب » بينهما يشير الى وجود درجة من النزاع بين مصالحهما ووجود توتر في العلاقة بينهما . من النقاء مصالحهما لا يعني ان هذه المصالح متماثلة . ووجود هذا العامل من المتنافسة بينهما هو الذي يسمح للبرجوازية العسكرية بدعب دور الوسيط ، لا بل يستوجب هذا

الدور . بسبب ضخامة الدور الذي تلعبه البرجوازية العسكرية في المجتمعات

الاستقلالية ، يصبح احتلال المواقع في هذه الفئة مسألة بالغة الاهمية خاصة بالنسبة لتقسي الطبقات الوسطى ، فتتصب مطالبها السياسية على منحها حصة في مراكز ومناصب البرجوقراطية العسكرية . وحيث يجري تحنيد عناصر الجيش والادارة على قاعدة اجتماعية واقليلية ضيقة ، كما هو الحال في باكستان ، فان متقفي الطبقات الوسطى ، المحرومين من مراكز النفوذ والقوة في البرجوقراطية العسكرية ، يبدؤون بتنظيم المعارضة السياسية ، ويستجد كل من الفئة الحاكمة والمعارضة بالمبادئ « الاخلاقية » والايديولوجيات لتبرير مصالحه واستجلاب تأييد الراي العام له . وان النزاعات العرقية او الاثنية او الدينية او اللغوية تطفئ على سياسات المجتمعات الحديثة الاستقلال لهذا السبب بالذات . وترفع الفئات المعارضة شعاعات التمسك بالهوية الثقافية او اللغوية . ومن جهة ثانية ، فالفئة الاثنية او اللغوية التي تحتل موقع السيطرة ضمن البرجوقراطية العسكرية ، تسمى ايديولوجية « الوحدة الوطنية » ، تدافع بها عن غلبة مصالحها القويمة ، وتدين المعارضة على انها ضيقة الافق وذات مرامي انصالية واقليلية . وتتولى البرجوقراطية العسكرية كلها قيادة الحملة بالتيابة عن الفئة المسيطرة عليها . وهكذا فالقضايا السياسية النابعة من قومية او اقليلية البرجوقراطية العسكرية تندمج بقضايا ثم تمس السياسة العامة لتشتي طبقات البلد . من هنا فالمسائل السياسية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية للبلد تعبر عن نفسها على انها مطالب ثقافية ولغوية او اقليلية .

في باكستان نجد ان البرجوقراطية العسكرية الحاكمة — التي يقب عليها ابناء مقاطعة « البنجاب » — قد استحوذت على شعارات القومية الاسلامية وسخرتها لمحنتها ، وهذه هي الشعارات التي قايت باكستان على اساسها اصلا . لذا فهي تشيد بالوحدة الاسلامية ، وتدين حركات المعارضة اللغوية او الاقليلية بوصفها نزعات انفصالية لا غير . وهكذا فان طبيعة القومية الاسلامية ودورها اساسي ومعنى شعاراتها قد تغير منذ ان نشأت دولة باكستان . فالقومية الاسلامية في الهند كانت تمثل ايديولوجية الطبقات الوسطى الاسلامية المتعلمة والمحرومة في الهند ، التي كانت اصغر حجما وادنى علما من الطبقات الوسطى الهندية . وجاء انشاء باكستان — بوصفها وطنا مستقلا للمسلمين — ليحقق انتصار هذه القضية . لذا فان مبررات وجود الحركة القومية الاسلامية زالت بعد قيام دولة باكستان . وبالفعل تفككت « العصبة الاسلامية » وهي اهم ناطق بلسان تلك الحركة . غير ان النجاح المتبقي تستمر « بالعصبة الايدولوجية » وراح يدعو لفكرها باسم الفئات صاحبة الامتيازات ، وبخاصة الفئة ذات الاكثريية « البنجابية » ، في وجه التحديات الاقليلية . هنا جرى استخدام الوحدة الاسلامية لانتكار شرعية مطالب الفئات المحرومة ، وخاصة البنغاليين والسنديين والبياتانيين والبلوش ، من اجل الاعتراف بهوياتها وحدانيتها المنفردة . البقية في العدد القادم

تمة موضوع صفحة ١٣

شعبية مناهضة للاستعمار ، ومعارضة لسياسات الدولة المحلية نفسها . والجدير بالذكر ان كافة البرامج العسكرية الاسرائيلية التدريبية لافريقيا توضع بمعرفة ومشاركة وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (انيوبيا — الكونغو — مالاوي) والتي تضطلع بدور هام على صعيد خلق اجهزة استخبارات في الاقطار اافريقية المعنية ومرتبطة بها بشكل او باخر . ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية لا ترغب القيام بهذا الدور ، لذا عهدت الى اسرائيل لتنفيذه . مستقبل السياسة الاسرائيلية في افريقيا

تقد على الزعماء الاسرائيليون اهية كبيرة على سياستهم الخارجية حيال افريقيا ، ولفترة من الزمن راهنوا على نجاحها خاصة في مجال الاستفادة سياسيا ، من خدماتهم وتوظيفاتهم المالية في افريقيا . وكانت العداية الاسرائيلية تركز باستمرار على موقف اسرائيل من البلدان الافريقية ، معقنة انها تزيد مشاعر وامال شعوب « انجولا وموزامبيق وغينيا » في الوقت الذي كشف فيه النقاب عن العلاقة المضوية بين الحكم العنصري في جنوب افريقيا واسرائيل ، واستطاع خلالها النوار الافريقيون الاستيلاء على اسلحة اسرائيلية من القوات البرتغالية في افريقيا وقوات الحكم العنصري في جنوب افريقيا . لقد كانت هذه السياسة المزدوجة من اهم العوامل التي ساهمت لحد كبير في تقليص النفوذ السياسي الصهيوني لدى السكان الافريقيين ، ومن البداية اصلا واجهت اسرائيل فشلا في عدم قدرتها على اقامة علاقة مع السكان المحليين رغم كاتبة الجهود الاعلامية الاسرائيلية المبذولة في هذا الصدد . خاصة فيما يتعلق بمحاولة اظهار وجهي التنازل والتطابق بين ما يعانيه الافريقيون من اضطهاد ، وبين ما عاياه اليهود من اضطهاد على ايدي الفاريز . ولم تستطع اسرائيل بهذا الاسلوب المتعصب كسب تعاطف السكان الافريقيين معها . وتعترف الدوائر الاسرائيلية بهذا الفشل وقد منيت سياسة المساعدات الثنائية المتبادلة بالفشل ايضا لانها كانت تستشر حكومات الاتحاد المعنية سياسيا واقتصاديا ، وضغكريا . ولم تكن « تشاد » هي اول واخر دولة افريقية تقطع علاقاتها باسرائيل فقد سبقتها اوغندا وغانا . وتعترف جريدة « هارترسن » الاسرائيلية في عددها ٢٦-٢٧-٧٢ « ما لم تعدد مكانتها في بلاد افريقية كما كانت منذ عشر سنوات » وليس ثمة ما يضمن اننا سنكون

بمعزل عن تطورات سلبية في امكن اخرى » . لقد استنسخ القادة الاسرائيليون على اشر احداث غانا واوغندا وتشاد ان اية دولة عمليا لا ترغب في ان تبقى اسيرة فضل دولة اخرى ، خاصة عندما تكون هذه دولة امبريالية وسيطة . وتوصلت الى ان افضل شكل من اشكال المساعدات هو الذي يتم عن طريق مؤسسات دولية مباشرة ، مع الاستقرار في اسلوب العلاقات الثنائية بما يضمن اكبر قدر من المصلحة العائدة الى اسرائيل . ويبدو ان احتمالات اجراء تغير على السياسة الخارجية الاسرائيلية حيال افريقيا يتضمن اغتداء المساعدات العسكرية الوسيطة السريعة للحصول على مكانة وتأييد الحكومات الافريقية . هذا مع الاهتمام الكافي بالسكان المحليين والاعتماد عليهم . لان بدى الاستقرار في اي بلد تضمنه بالذات جناهر البلد نفسه في حال قيام علاقة تهم بالشكل الكافي بمشاكل السكان الافريقيين وقضايا تحررهم ، وهذه امور لم تكن في عداد خطط وبرامج العمل الاسرائيلية في البلدان الافريقية . ان مستقبل العلاقات الاسرائيلية — الافريقية يبقى رهن تطور حركات التحرر الوطني العربية . لقد كانت حركات التحرر الافريقية ، وفي مدى التراب والتلاحم بين حركات التحرر الافريقية ، وحركة التحرر الوطني العربية . لقد كانت حركات التحرر الوطني اافريقية والوعي الذي اثارته من اهم اسباب تقليص النفوذ الصهيوني في عدة مناطق افريقية . ولم تستطع الاجهزة العربية — ووسائلها الاعلامية — على الاقل — في الحد من التأثير الصهيوني الاعلامي في افريقيا او مناصسته . وعلى هذا يمكن بالتاكيد القول ان تطور مواقف بعض الاقطار الافريقية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل لم يكن بالدرجة الاولى يعود الى النشاط السياسي العربي بقدر ما كان نتيجة لتفانم الأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية في هذه الاقطار واكتشاف دور اسرائيل الاستعماري . وينفس الوقت رغبة انظمة هذه الاقطار في البحت عن بديل يستطيع ان يوطد نفوذهم ، واطهارهم بمظهر النظمة المستقلة في علاقاتها السياسية الدولية ، والتي احيانا كثيرة لعبت فيها الخصومات السياسية الدولية بين بلدان اخر دافعا من دوافع تعديل السياسة الخارجية للبلد نفسه « الاحداث الاخيرة بين السياسات على المستوى العربي تقدم التمرر من الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرر الوطني الافريقية لكي تتمكن هذه من مجابهة الامبريالية والاستعمار والنفوذ الصهيوني .

اليوم في الأسواق

مناقشات حول المجالس العمالية

غرامشي - تولياني وعكده من العمال والنقائين الايطاليين .. (١٩٤٥ ق.هـ)

منشورات دار ابن خلدون للطباعة والنشر - ص ٩٣٠٨١٠ - ٢٥٣٨٩٠٨٩ بيروت - لبنان

الحركة الطلابية المصرية..

على طريق الاندماج بالنضال الجماهيري

قد يكون من السابق لأوانه اجراء تقييم شامل للانتفاضة الطلابية الاخيرة التي شهدتها جامعات مصر . لكن ماسمحت به الرقابة المحيطة على الوقائع والانباء بالنسبة الى الخارج ، بشكل مادة تنجح لقاء نظرة اولية على طبيعة الانتفاضة وبرنامجه ووسائل العمل التي اعتمدتها من ضمن رؤية عامة لدورها في سياق تطور الوضع السياسي في البلاد .

اذا كان اهتمام النظام المصري قد تركز خلال ايام التحرك الطلابي الساخن على كسر الانتفاضة بوسائل القمع المادي ، فليدرك بالقابل ان حرب المواقع التي يخوضها مع الطلاب ان يحسمها بالتفوق فمع مادي آتي مهما بلغت ضارته . ففيما مضى - اي قبل عام - جوبهت الانتفاضة الطلابية الاولى بحشد من القوى فرض عليها الانكفاء المؤقت داخل اسوار الجامعات . ولكن ذلك لم يمنعها من معاودة الانطلاق بعد عام وبحيوية اشد . ومن هنا كان اهتمام النظام بمواجهة الطلاب على مستوى اخر ايضا ، هو المستوى السياسي ، في محاولة لتطويق ومحو التأثيرات العميقة

والبيمية المدي التي اطلقتها الانتفاضة في صفوف الجماهير المصرية والمرشحة لزيد من النفاذ والتفج مع كل تحرك جديد . ذلك هو ما يفسر اتساع حملة التضليل التي تشنها ابواق الدعاية الرسمية وملحقاتها في الخارج ، بهدف ايقاع التحرك الطلابي في العزلة وتقطع كل وشائج الصلة بينه وبين النضالات الشعبية الاخرى في مصر . ولقد انصب الجهد السياسي الرسمي في هذا النطاق على احاطة الانتفاضة بسيل من التفسيرات تراوحت - في ارتباكها الشديد والمكتشوف - بين نظريتين : نظرية « الازمة النفسية » التي تعصف بالطلاب تحت وطأة « الظروف الصعبة التي تجتازها مصر » فتدفعهم الى التحرك الهوج ! ونظرية « الاصابع الخفية والقذيفة » التي توطن الطلاب على غير وعي منهم في خدمة اهداف « مشبوهة » تلقى كلها عند محاولة تخريب « جهد المعركة » الذي افتتحه السادات بخطابه الاخير !

لكن كل تلك الفتاوى والتفسيرات البائسة سواء ما صدر منها داخل مصر او ما حملته بيانات ابواق الدعاية خارجها ، ظلت عاجزة عن طمس الطبيعة الشعبية العميقة الجذور للحركة الطلابية ذات التراث الطويل والمتجدد دائما في تاريخ النضال الوطني المصري ان الذين لا يرون اوضاع مصر بعد 'هزيمة حزيران ٦٧ من منظار تطور الحركة الجماهيرية فيها هم وحدهم الذين تصعقهم حيلات التضليل فتجعلهم عاجزين عن تبين الموقع الفعلي للانتفاضة الطلابية الاخيرة . اما الذين تشد ابصارهم التضاللات الشعبية التي تتابع في مصر على امتداد السنوات الخمس الماضية فياستطاعتهم ان يكتشفوا بسهولة السياق العام للتحرك الطلابي الاخير ولكل تحرك مقل بالانحياز نفسه .

لقد كانت القيادة الطلابية تدرك الفارق الهام بين شروط التحرك والتنظيم المتوفرة نسبيا في الجامعات والمدارس وبين افتقار الشروط نفسها في اوساط القوى الجماهيرية الاخرى . ذلك ان سنوات القمع الحديدة ادت الى حرمان الطبقة العاملة المصرية ومجها جماهير البورجوازية الصغيرة المسحوقة في المدن والفلاحون الفقراء في الريف ، من امكانات التنظيم السياسي المستقل القادر على استقبال المبادرات الجزئية والنهلات العفوية والنضالات المبعثرة وتحويلها الى حركة عامة تلك ان تؤثر مباشرة في ميزان الصراع مع السلطة . وفي هذا الحيز ، حيز النضال من اجل توفير شروط تنظيم سياسي اكثر تقدما للحركة الشعبية كلها ، كان موقع الانتفاضة الطلابية يتحدد اساسا .

لقد استعملت الحركة الطلابية امكانات التنظيم والتحرك المتاحة لها من اجل طرح وتعميم برنامج نضال وطني ديمقراطي ينطلق من وجهة نظر الجماهير المصرية ويعبر بدقة عن مجمل مصالحها وتطلعاتها الثورية . وفي وسائل العمل التي اعتمدتها خلال الانتفاضة كانت الحركة الطلابية شديدة الوعي - مثلما هي في صياغتها للبرنامج - لجوء دورها كمعصر تحريك للنضال الجماهيري العام وعادل انضاج لتعويده السياسي والتنظيمي .

انخرطها في الحياة السياسية وفك الحجر عن مبادرتها المستقلة ... والمسألة الوطنية التي تجددت بعد هزيمة حزيران ٦٧ بمستوى من الحدة يفوق كل ما شهدته مصر في تاريخها ، كانت ومازال المحرك الرئيسي للتطور المذكور . ان هدف تحرير الارادة الوطنية للجماهير المصرية من المعوقات التي تشلها عن مواجهة الاحتلال ، هو الاطار العام للتضاللات الشعبية المتصاعدة ضد مختلف اشكال الاستغلال والقمع . صحيح ان ميزان القوى الطبقي الداخلي ما يزال يضع في حوزة النظام من الوسائل ما يستطيع بواسطته ضرب كسل بادرة نمو جدي لتنظيم سياسي مستقل ، الا ان ذلك لا يلغي اهمية التطور المتوسع الحاصل فعلا في اوضاع الحركة الجماهيرية المصرية وهي تتفرض عن نفسها غبار سنوات العزل السياسي الطويلة .

هنا ، في امتداد هذا التطور تقع الانتفاضة الطلابية الاخيرة . واذا كان الطلاب قد انتفضوا بنينا الهدوء الظاهري يسود جبهة القوى الشعبية الاخرى ، فان المبادرة الطلابية المتقدمة لم تكن تحمل اوهاام النيابية عن الحركة الشعبية في تصديها للسلطة ، بل كانت تنطوي على وعي حاد لواقعها الفعلي ولحدود دورها في مجرى النضال الجماهيري العام .

لقد كانت القيادة الطلابية تدرك الفارق الهام بين شروط التحرك والتنظيم المتوفرة نسبيا في الجامعات والمدارس وبين افتقار الشروط نفسها في اوساط القوى الجماهيرية الاخرى . ذلك ان سنوات القمع الحديدة ادت الى حرمان الطبقة العاملة المصرية ومجها جماهير البورجوازية الصغيرة المسحوقة في المدن والفلاحون الفقراء في الريف ، من امكانات التنظيم السياسي المستقل القادر على استقبال المبادرات الجزئية والنهلات العفوية والنضالات المبعثرة وتحويلها الى حركة عامة تلك ان تؤثر مباشرة في ميزان الصراع مع السلطة . وفي هذا الحيز ، حيز النضال من اجل توفير شروط تنظيم سياسي اكثر تقدما للحركة الشعبية كلها ، كان موقع الانتفاضة الطلابية يتحدد اساسا .

المقاومة - تقرير شامل عن المجلس الوطني الفلسطيني .
- حوار ديموقراطي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .
لبنان: - اهداف حملة تضخيم سلب مصرف سوريا ولبنان .
- اضراب ١٦ ألف معلم رسمي .

بيروت - الاثنين ٢٢ / ١ / ١٩٧٣ - العدد ٦٠٥ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - 22/ 1/1973 - 605 - AL-HOURRIAH

نداء من أسكر المعتقلين في مصر وعشرة مطالب مقدمة إلى مجلس الشعب

٣ - نطالب مجلس الشعب بان يطلب من نيابة أمن الدولة السماح لاسر واهالي المعتقلين بالزيارة والاطمئنان على حالتهم .
٤ - نطالب بان تبحث اللجنة المشكلة لتقصي الحقائق الاساس الذي تم بناء عليه اعتقال ابنائنا الطلاب من جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية ، وهل هو نتيجة تقارير الباحث العامة أم تهمة محددة ارتكبا بناؤنا علانية وثبتت عليهم ، ولم لم توجه اليهم التهم منذ القبض عليهم حتى الان ، ولا يسمح للحكامين بالحضور في التحقيقات ؟
٥ - لا تعتبر لجنة تقصي الحقائق الطلبة متهمين . وعليها ان تستفسر منهم وتعرف آراءهم .
٦ - نطالب بالتوجه الى الاعتصام المضرب عن الطعام القائم بجامعة عين شمس والاستماع لآراء الطلبة المعتصمين والمضربين .
٧ - نطالب بان يطلب مجلس الشعب من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات بكافة مستوياتهم عقد مؤتمر لبدء رايهم للجنة تقصي الحقائق وتقييمهم للحركة الطلابية بعيدا عن تشويه الحركة الطلابية بادعاء ان بعض الطلبة قد اعتدوا على اساتذتهم .
٨ - لا اكتفي اللجنة بالاستماع الى الاتحادات الطلابية بوصفها الممثلة الشرعية للطلاب ، حيث انه سبق للطلبة ان اوضحوا في حركاتهم في يناير ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٣ عدم قدرة هذه الاتحادات ولوانحها على قيادة الحركة الطلابية ، بالإضافة الى ان بعض القيادات لاتحادات بعض الكليات والجامعات قد اعتقلوا ايضا ويجب السماح لهم بإبداء رايهم ، مع ضرورة سماع آراء القاعدة الطلابية وسؤالها .
٩ - نطالب بالبحث عن ابنائنا الغائبين الذين لا هم في المعتقلات ولا هم معنصمين بالجامعات ، ونسأل : هل هناك ما يتهدد عودتهم الى ديارهم . نطالب مجلس الشعب بان يقدم ما يكفل عودة ابنائنا الى ديارهم ويضمن حرياتهم .
١٠ - نطالب بان تبحث اللجنة الاصابات بين الطلاب نتيجة الهجمة الشرسة التي شنتها قوات الامن المركزي على المسيرة الطلابية السلمية والتي لم تكد تخرج من اسوار جامعة القاهرة . فهناك أكثر من واقعة مؤكدة بشهودها تثبت ان القمع العنيف الذي واجهت به قوات الامن المركزي المسيرة السلمية وتوجيهه القاتل المسيلة للدموع الى صدور وجها الطلاب مما أدى الى اصابة أكثر من ثلاثين طالبا يوم الاربعاء الماضي .

لم يزل العشرات من الطلاب والادباء والصحفيين الذين اعتقلوا أثناء التحرك الوطني الاخير لطلبة مصر في السجون .
وقد وجهت اسر المعتقلين نداء بالافراج الفوري عنهم ، كما وجهت عدة مطالب لاعداد الدولة اقتصاديا وعسكريا واعلاميا لدخول الحرب والذين نداء اسر المعتقلين ومطالبهم في مجلس الشعب :
نحن امهات وآباء واخوة الطلاب المصريين الشرفاء المحتجزين الان داخل اسوار السجون والمعتقلات لنمهم من المساهمة الفعالة في قضية بلادنا نعلن :
ان ابنائنا واخوتنا الذين تحركوا بفاعلتهم وطنيتهم الصادقة واحساسهم بالمسؤولية تجاه مواجهة العدو الصهيوني والاستعمار الامريكي والذين طالبوا باعداد الدولة اقتصاديا وعسكريا واعلاميا لدخول الحرب والذين طالبوا باقامة الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب المصري حتى تنطلق كل طاقاته في معركة مصر ونحقيق النصر ، قد تعرضوا الان للاعتقال والتشويه . اننا لا نخل بدعاء ابنائنا ولا بدعائنا من اجل معركة نسترد فيها ارضنا السليمة ، ولكننا نستنكر ان يسودع ابنائنا خلف اسوار السجون حين يرتفع صوتهم الوطني رافعا رايات الاستعداد للمعركة ، كما نرفض ان تشوه حركة ابنائنا الشرفاء تحت دعوى انهم يفتنون الجبهة الداخلية . ان ابنائنا يريدون جبهة داخلية قوية فعالة ونشطة وقادرة على التصدي للاستعمار . جبهة تدعيتها وتضحي من اجلها كل قوى الوطن . والطلاب احدى القوى الوطنية التي تساعد بفاعلية في قضية بلادنا والتي بدأت حوارا ديموقراطيا رائدا كان يجب استمراره واتاحة الفرصة للتعبير امامهم وامام كل القوى الوطنية لا فتح ابواب السجون امامهم وامام غيرهم من الشرفاء .
نطالب بالافراج الفوري عن ابنائنا المعتقلين وكفالة كل الحقوق القانونية والدستورية لهم أثناء فترة التحقيق معهم .
ونحن نتساءل : هل يتم التحقيق مع العناصر الوطنية عقابا لها على وطنيتها ؟
دماؤنا ودماء ابنائنا قداء سيناء وليست للسجون والمعتقلات .
مطالب اسر المعتقلين من مجلس الشعب
١ - نطالب بتشكيل وفد طبي من وزارة الصحة يتوجه الى المعتقلين في القلعة للاستفسار عنهم صحيا ومراعاتهم طبيا حيث انهم قد ابلغوا اسرهم ببدء الاضراب عن الطعام منذ اول امس ، كما نطالب بتوجيه وفد طبي ايضا الى ابنائنا المعتصمين في جامعة عين شمس شمس حيث ان حصار قوات الامن المركزي لهم بشكل دائم ومكثف يشكل سباجا لا يمكننا تخطيه وامدادهم بالطعام الضروري لاستمرارهم فضلا عن سوء حالتهم حتى انهم اضربوا عن الطعام منذ امس .
٢ - نطالب مجلس الشعب بالموافقة والتأييد على بيان نقابة المحامين في تعيين محام لكل منهم على ان يحضر هذا المحامي كافة التحقيقات كما